شرح الحدود النحوية للفاكهي

٣١٣

النحو ٢ الكلام ٣ القول ٤ اللفظ ٥ الصوت ٦ المفيد ٧ الكلم ٨ الكلمة ٩ المفرد ١٠ المركب باقسامه ١١ الفعل باقسامه ١٢ الحرف ١٣ التثنية ١٤ الجمع واسمه ١٥ اسم الجنس ١٦ المقصور ١٧ الممدود ١٨ المنقوص ١٩ المنصرف وضده ٢٠ النكرة والمعرفة ٢١ واقسامه ٢٢ العلم باقسامه ٢٣ الموصول الحرفي ٢٤ الاعراب ٢٥ البناء ٢٦ الشبه الوضعي ٢٧ المعنوي ٢٨ الاستعمالي ٢٩ الافتقاري ٣٠ الاهمالي ٣١ اللفظي ٣٢ المعرب ٣٣ العامل ٣٤ الفعل ثلثة اقسام ٣٥ اسم الفعل مرتجل ومنقول ٣٦ المصدر واسمه ٣٧ اسم الفاعل ٣٨ اسم المفعول ٣٩ الصفة المشبهة ٤٠ اسم التفضيل ٤١ التعجب ٤٢ الفاعل ونائبه ٤٣ المبتدأ ٤٤ الخبر ٤٥ المفعول به ٤٦ الاشتغال ٤٧ التنازع ٤٨ الاختصاص ٤٩ الاغراء والتحذير ٥٠ المنادى ٥١ الندبة ٥٢ المفعول المطلق ٥٣ وله وفيه ومعه ٥٤ الحال باقسامه ٥٥ التمييز ٥٦ المستثنى ٥٧ التوابع ٥٨ الشرط ٥٩ الجر ٦٠ الاضافة ٦١ التنوين باقسامه ٦٢ التقسيم ٦٣ العدد ٦٤ الحكاية ٦٥ المصغر ٦٦ المنسوب ٦٧ الاحالة ٦٨ الوقف ٦٩ الضرورة ٧٠ حد الخط

تم

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من من بالفضل علي من يشاء من عباده وبلغه بخدمة العلم
الشريف غاية مراده ونصلي ونسلم علي من ارسل للعالمين هدي ورحمة
وخص بجوامع الكلم وشرح صدره وملئ حكمة فكان لا ينطق عن الهوي
فيما يصدر عنه من قول وكلمة صلي الله وسلم عليه ما قام بالنفس ضمير واعرب
عنه فم وعلي اله الغرر الكرام واصحابه مصابيح الظلام اما بعد
فقد كنت الفت حدود النحو جمعتها من كتب ثم سنح لي ان اضع عليها
شرحا ممتزجا بكلماتها يناسبها في الاختصار والاتقان كافلا لحل مبانيها
وتوضيح معانيها فوضعت هذه العجالة ملتقطة من نثارهم سايلا من
الله الحكيم الوهاب ان يهديني طريق الصدق والصواب فانه الجدير بالاجابة
والمعول عليه في طلب الاصابة فاقول مقتديا باسلوب الكتاب
العزيز وعاملا بمقتضي الحديثين بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله
الجار مع مجروره متعلق بمحذوف للعلم به يقدر مؤخرا للاهتمام اولا اختصاص
مناسبا لما جعلت التسمية مبدءا له كما افاده الزمخشري اذ كل جار ومجرور
ليس بزايد ولا مما يستثني به لابد ان يتعلق بالفعل او بما يشبهه او ما يشير
الي معناه والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولا
خلاف انه اعرف المعارف وان كان علما وهو اسم لم يسم به احد قط الا الله
ولمزيد الاعتناء به تكرر في القران العظيم الفي مرة وخمسمايه وستين مرة
والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة من رحم بعد نقله الي فعل
بضم العين وقدم الرحمن لانه ابلغ اذ الزيادة في البنا تدل علي زيادة المعني
كما في قطع وقطع ومن ثم اطلق جماعة الرحمن على مفيض جلايل النعم
والرحيم على مفيض دقايقها والحمد لغة هو الثناء باللسان علي الجميل الا

الاختياري على قصد التعظيم سواء تعلق بنعمة ام لا والشكر فعل يشعر بتعظيم المنعم
بسبب كونه منعما على الشاكر او غيره سواء كان باللسان ام بالجنان ام بالاركان
فالحمد اعم متعلقا واخص موردا والشكر بالعكس والمراد بالجميل ما يلتحق بالشخص
ويعين منه فهو متناول للفضايل والفواضل وجملة الحمد اخبارية لفظا انشائية
معنا اذ المراد بها ايجاد الحمد لا الاخبار بانه سيوجده وهي ابلغ صيغ الحمد لدلالتها
على اختصاص كل حمد بالله سبحانه **الذي اعلى من رفع قدره** اي محله
بالعلم الشرعي وهو الة له اي بسبب معرفته **فكان عليا** اي مرتفعا
وهو كناية عن علو المنزلة دنيا واخرى قال الله تعالى يرفع الله الذين امنوا منكم
والذين اوتوا العلم درجات ورفعتها تدل على الفضل اذ المراد كثرة الثواب
وبها ترفع الدرجات **وشرفه** اي عظمه **فكان باللغة العربية** اي بمعرفتها
لفصيح الكلام اي للكلام الفصيح من اضافة الصفة للموصوف وهو
الخالص من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها **كفوا**
وليا لها **واشهد** اي اعلم واتحقق **ان لا اله** اي لا معبود بحق
الا الله الواجب الوجود **وحده لا شريك له** في ملكه وذاته وصفاته
شهادة مفعول مطلق مؤكد **تلبس قائلها** اي الناطق بها **من كشرف**
بيان لقولنا **حليا** قدم رعاية للسجع **واشهد** اي اعلم واتحقق **ان سيدنا**
اي افضلنا من ساد قومه يسود فهو اسود واصله سيود فيه اعلال معروف
محمدا عطف بيان او بدل وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف
موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة سمي به نبينا بالهام لذالك فهو ابلغ من
محمود واستعمال السيد في غير الله تعالى شايع كثير يشهد له الكتاب

والسنة فمن الكتاب قوله تعالى سيدا وحصورا ونبيا والفيا سيدها لدى الباب
ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد ادم ولا فخر وقوموا لسيدكم وحكى عن
الامام مالك رحمه الله تعالى الكراهية وفي اذكار النووي عن بن النجار جواز اطلاقه
على غير الله الا ان يعرف بال ثم قال والاظهر جوازه معها **عبده ورسوله**
خبران والمشهور في تعريف الرسول انه انسان اوحي اليه بشرع وأمر بتبليغه
والنبي انسان اوحي اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه فكل رسول نبي ولا عكس
الذي خصه الله **بجوامع الكلم** اي بالكلمات المحتوية على فوائد جليلة
بالفاظ يسيرة من غير اطناب ولا تطويل **واتخذه** اي صيره **صفيا**
اي حبيبا مصافيا وجملة **صلى الله عليه** جملة دعائية اي اللهم صل
وسلم عليه وكصلاة من الله رحمة ومن الملايكة استغفار ومن المؤمنين
تضرع ودعا وخص الانبياء عليهم كصلاة وكسلام من بين البشر بالافراد
بلفظ كصلاة تعظيما لهم والتسليم التحية بالسلام معناها الاخبار بالسلامة
من كل مكروه والجمع بينهما مستحب وافراد احدهما عن الاخر مكروه **وعلى**
اله فسره سيبويه بالقوم الذين يؤول امرهم الى المضاف اليه وهذا
منه نص في انه اسم جمع وقيل اصله اهل بدليل تصغيره على اهيل خص استعماله
في الأشراف واهل الخطر ومذهب الشافعي رضي الله عنه ان الشرع خص
باسم ال النبي مومني بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف ومن بين اهله
كلهم او من يرجع اليه بقرابة او نحوها للدليل المبين في محله واضافته
للضمير جايز على الصحيح وليس من لحن العوام **واصحابه** جمع صحبه
وهو اسم جمع لصاحبه بمعنا الصحابي وهو من اجتمع مومنا بمحمد صلى الله
عليه وسلم ومات مؤمنا وعطف الاصحاب على الال الشامل لبعضهم لتشمل كصلاة
بناقيهم **وذريته** كاولاد الحسن والحسين **وسلم بكرة** وهو اي اول النهار

وهو

وهو من الفجر على الصحيح **وعشيا** اي اخر النهار وهو غروب الشمس **وبعد**
هو من الظروف المبنية على الضم المنقطعة عن الاضافة والعامل فيه اما المحذوفة
لنيابتها عن الفعل وحذفت لكثرة الاستعمال واستغني عنها بدخول الفا في الجواب
والاصل مهما يكن من شيء بعد الحمد وما ذكر معه **فقد سألني من لا يسعني مخالفته**
من هو في الجلالة سيدي وجدي فرع الشجرة الطيبة الاصل والفاضلة الكبرى
وناهيك بها من فضل سلالة العلما الأماثل الاكابر الافاضل **ان اجمع له**
من كتب النحاة **الحدود المختارة** عندهم **المستعملة** على السنتهم **في علم**
النحو وهو ما سيجيء **وحدود ما ضم اليه** مما يذكر فيه تبعا وهو من غيره
كالمصغر والوقف والامالة **فاجبته** بعد الاستخارة الى سؤاله راجيا من
الله الثواب **وشرعت فيه** حال كوني مقتصرا فيه **على ذكر الحدود** وقد اذكر
ما يترتب عليه ذلك او يشعر به اذا علمت ذلك **فاقول** حال كوني **مستمدا**
من الله اي طالبا منه **التوفيق** وهو خلق قدرة الطاعة في العبد
وبها يرتكب المأمورات ويجتنب المنهيات ويفوز بسعادة الدارين وعكسه
الخذلان **اعلم** فعل امر ماخوذ من تعليم يقتضي مفعولين سد مسدهما هنا
ان مع اسمها وخبرها **ان الحد والمعرف** بكسر الرا المشددة **في عرف النحاة**
والفقها والاصوليين لا مطلقا اسمان لمسمى واحد اي بمعنا واحد **وهو** اي
المسمى الواحد **ما** اي الذي **يميز الشيء عن** جميع **ما عداه** كالحيوان
الناطق فانه يميز الانسان عن جميع ما عداه مما يشاركه في مطلق الحيوانية
ولا يكون كذلك اي ولا يميز الشيء عما عداه **الا ما كان جامعا** لأفراد المحدود
فلا يخرج عنه شيء منها **مانعا** من دخول غيرها فيه وخرج بعرف النحاة
وما بعده عرف المنطقيين فان المعرف بالمعنا المذكور عندهم اعم من الحد لشموله
له ولغيره فهو عندهم اربعة اقسام حد تام وهو ما تركب من الفصل
والجنس القريبين وناقص وهو ما تركب من الفصل القريب وحده ومنه

او منه ومن الجنس البعيد ورسم تام وهو ما تركب من الخاصة وحدها او منها ومن
الجنس البعيد اذا عرفت ذالك **فنبدء بتعريف النحو** وهو لغة يطلق علي احد معان
بمعنا القصد وبمعنا البيان وبمعنا الجانب وبمعنا المقدار وبمعنا المثل وبمعنا النوع
وبمعنا البعض وبمعنا القرب وبمعنا صرف النظر ويجمع بعضها قول بعض الفضلا
نحونا نحو دارك يا حبيبي وجدنا نحو الف من رقيب وجدناهم عراة نحو كلب
نحونا منك نحوا من نصيب والظاهر انه اصطلاح منقول من النحو بمعنا القصد فاطلاقه
عليه من باب اطلاق المصدر علي اسم المفعول فالنحو اذا بمعنا المنحو اي المقصود
وخص به هذا العلم وان كان كل علم منحوا كاختصاص علم الاحكام الشرعية بالفقه
وسبب تسميته بذالك قول سيدنا علي رضي الله عنه انح هذا النحو فسمي بذالك
تبركا وتيمنا بلفظ الواضع له **فحده** اصطلاحا **علم باصول** اي بقواعد
كلية منطبقة علي جزئياتها منها كلما اشتمل علي علم الفاعلية فهو مرفوع وكلما اشتمل
علي علم المفعولية فهو منصوب وكلما اشتمل علي علم المضاف اليه فهو مجرور وكلما
شابه الحرف شبها قويا يدنيه منه فهو مبني **يعرف بها** اي بسببها **احوال
الكلم** اي الكلمات العربية والاحوال ما يعرض للكلم بالتركيب من
الكيفية والتقديم والتأخير **اعرابا وبناء** اي من حيث الاعراب والبنا
فخرج عن الحد ما يعرف منه احوال الكلم بالنسبة الي المطابقة المقتضي الحال وعدمها
وما يعرف منه احوالها بالنسبة الي كونها موزونة باوزان خاصة وانما قيل علم
باصول ولم يقل باحوال ليدخل فيه العلم بما هو كالمقدمات له كالكلمة والكلم
والاعراب والبنا وانواعها واقسام المعارف والنكرات فان هذه الامور اصول
يعرف بها الاحوال وليست علما بالاحوال نفسها واعلم ان هذا الحد جار
علي عرف الناس الا من جعل علم الصرف قسما برأسه غير داخل في علم النحو
والمتعارف قديما شمول علم النحو له وممن سلك هذا العرف البدر بن مالك
وكذا ناظر الجيش وعليه فيقال في الحد عوض اعرابا وبناء افرادا وتركيبا كما

كما صنع ناظر الجيش وايضا ما وقع في كلام كثير في العرف القديم من عطف الصرف
على النحو يكون من عطف الخاص على العام تنويها به اذ هو الاصل وموضوع
هذا العلم الكلمات العربية لانه يبحث فيها عن الحركات الاعرابية والبنائية
وفايدته الاحتراز عن الخطاء في اللسان والاستعانة على فهم معاني الكتاب
والسنة ومسايل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض واستمداده من كلام
العرب ومسائله المطالب التي يبرهن عليها فيه كعلمنا بان الفاعل مرفوع
وهاهنا كلام نفيس ذكره القطب في شرح الشمسية وهو ان حقيقة
كل علم مسايل ذلك العلم لانه قد حصلت تلك المسايل اولا ووضع اسم العلم بازائها
فلا يكون له ماهية وحقيقة وراء تلك المسائل فتعريفه بحسب حده وحقيقته
لا يحصل الا بجميع مسائله ورتب على ذلك كلاما مذكورا في محله
حد الكلام وهو لغة يطلق على اللفظ والاشارة المفيدين وما
يفهم من حال الشيء والتكليم الذي هو المصدر واطلاقه على هذه الاربعة
مجاز وعلى ما في النفس من المعنى التي يعبر عنها وعلى اللفظ المركب مطلقا وهل هو
حقيقة فيهما او في الاول فقط او في الثاني فقط ثلاثة مذاهب للنحاة
قول اي مقول قوة او فعلا استعمالا للمصدر بمعنى المفعول وسيأتي
حده وايثاره على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة الى اللفظ اذ اللفظ
يصدق عليه وعلى غيره كما ستعرفه والقول وان اطلق على غير اللفظ
من الراي والاعتقاد بطريق الاشتراك المراد به هنا اللفظ
للقرينة الدالة على ذلك فاستعماله في الحد اولى وخرج به غيره
كالجملة الاولى المذكورة وان كان مفيدا فلا يسمى كلاما اصطلاحا
مفيد بالاسناد بان افهم معنى يحسن السكوت عليه كما سيجي
خبريا كان او انشائيا فخرج ما لا فايدة فيه كالمركب الاضافي
والمزجي والاسنادي المسماة والمتوقف على غيره كان قام زيد

والمفيد بالمعنا المذكور يستلزم المركب فلا حاجة لذكره **مقصود** من المتكلم
به افادة السامع فخرج به غيره كالصادر من النايم او السكران وما علم من الطيور
وبعضهم اسقط هذا القيد من الحد ولم يعتبره وصححه ابو حيان واعتبره
جمع كثير وجزم به ابن مالك وممن اعتبره ابن هشام فذكره في المغني
والشذور واسقطه من الاوضح والجامع واعتذر عمن اسقطه بمن
يعتبره ان المفيد بالمعنا المذكور يستلزمه اذ حسن السكوت يستدعي
ان يكون قاصدا بما تكلم به وعليه فذكره في الحد من قبيل التصريح
بما علم التزاما **لذاته** فخرج به المقصود لغيره كصلة الموصول نحو جاء
الذي قام ابوه فانها مفيدة بالضم اليه مقصودة لايضاح معناه
واما اتحاد الناطق فلا يشترط في الكلام وصححه ابن مالك وابو حيان
قال الاول ان اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطا وهذا منهما
يشعر بتسليم صدور الكلام من ناطقين واستشكله المرادي وقيل
باشتراطه لان للكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا
وعليه يزاد في الحد من ناطق واحد وهذه الزيادة لعله قال
بعضهم لم تنقل عن نحوي فيما يعلم ان ما ذكرها بعض من تكلم في الاصول
ولعل مراده بهذا البعض ابو بكر الباقلاني فان الزركشي نقلها عنه في
شرحه على جمع الجوامع وبني الاسنوي على هذه المسالة فروعا فقهية
وترادفه اي الكلام **الجملة** من اجملت الشيء اذا جمعته **عند**
قوم فمفهومها واحد والمترادفان هما اللفظان المختلفان
لفظا المتحدان معنا وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل بل ظاهر
كلام الاندلسي في شرحه عليه انه راي الجميع واختاره ناظر الجيش
وقال انه الذي اقتضاه كلام النحاة **والصحيح** عند غيرهم **انها**
اعم منه عموما مطلقا لصدقها عليه وعلى غيره اذ شرطه الفايدة بخلافها

بخلاف فكل كلام جملة ولا عكس بالمعنا اللغوي والاعم هنا بمعنا العام فمن لمجرد
الابتدا نعم ان نظر الي موارد استعمال الكلام فهو باق علي اصله بل قيل
انه كصواب والمصوب لذالك هو جمال النحاة بن هشام قال في المغني
والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون
جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذالك ليس وجعل ناظر الجيش
اطلاقها علي ما ذكر مجازيا لانه كان جملة قبل فأطلقت الجملة عليه
باعتبار ما كان كاطلاق اليتامي علي البالغين نظرا الي انهم كانوا كذالك
وعليه اي علي الصحيح فحدها القول المركب الاسنادي افاد او لم يفد
اما من الفعل مع فاعله الظاهر او المضمر كقام زيد وعمرو والمبتدا
مع خبره كزيد قايم او من ما نزل منزلة احدهما اي نزل منزلة
الفعل مع فاعله والمبتدا مع خبره فالاول كضرب عمرو بالبنا للمجهول
فان مرفوع الفعل ليس فاعلا بل هو نايب الفاعل عنه وكذالك كان زيد
قايما فان مرفوع كان شبيه بالفاعل لا فاعل اصطلاحا نعم من ذهب
الي انهما فاعلان اصطلاحا كالزمخشري فكل منهما مع عامله فعل
وفاعل لا مما نزل منزلة ذالك والثاني ما قايم الزيدان فان مرفوع
الوصف ليس خبرا عنه لما سيأتي بل هو بمنزلة الخبر فاما ظننت
زيدا قايما فليس مما نزل منزلة احدهما بل هو جملة فعلية من فعل
وفاعل بحسب الاصطلاح فجعله في المعنا مما نزل منزلة ذالك
غير ظاهر ثم الجملة بالنسبة الي التسمية وعدمها ثلاثة
اقسام لانها ان صدرت باسم وصفا كان او غيره كما مر ولو
كان مؤولا من ان والفعل نحو وان تصوموا خير لكم اي صومكم
فاسمية بالنصب اي تسمي ذالك نسبة الي الاسم لتصدرها به
او صدرت بفعل كما مر وكيقوم زيد ولا فرق بين ان

يكون متصرفا او جامدا تاما او ناقصا **ففعلية** كذالك نسبة الى الفعل
لتصدرها به **او** صدرت بظرف معتمدا على ما سياتي نحو اعندك او في الدار
زيد ف **فظرفية** كذالك نسبة الى الظرف لتصدرها به وهذا بنا على
المختار من انما بعده مرفوع على الفاعلية لما سياتي وعلى مقابل المختار
يرجع هذا القسم الى احد قسميه وحيث اطلق الظرف والمجرور فالمراد به
اصطلاحا ما يشمل الاخر واذا ذكرا فلكل معنا كالفقير والمسكين في
اصطلاح الفقها ونظير ذالك الاسلام والايمان والمشرك والكافر
والمراد بالمصدر المفهوم من الفعل **المسند** مطلقا **او المسند اليه**
في الاسمية لا غير فلا يضر في التسمية ما تقدم من الحروف لغرض ما ولو غير الاعراب
والمعنى فنحو هل او قد قام او يقوم زيد جملة فعلية وكذا فان لم تفعلو ولن تفعلوا
فجعل الشرطية قسما براسه كما قيل خلاف الظاهر ونحو هل قايم زيد وان زيدا
قايم جملة اسمية **والمعتبر** في المصدر به **ما هو صدر في الاصل** فلا يضر ايضا
تقدم المعمول لموجب او مجوز فنحو كيف جاء زيد واياك نعبد وفريقا
هدى جملة فعلية وكذا نحو يا عبد الله والانعام خلقها لكم والليل اذا
يغشى لان صدورها في الاصل افعال والتقدير ادعوا عبد الله وخلق
الانعام واقسم بالليل وقد تكون الجملة ذات وجهين اسمية لصدر فعلية
العجز كزيد يقوم ابوه وفي المعنا ينبغي ان يراد عكس ذالك نحو ظننت
زيدا ابوه قايم **ثم** الجملة بالنسبة الى الوصفية وعدمها قسمان
لانها **ان بنيت على مبتدا** بان وقعت على خبرا عنه كزيد قام ابوه
وابوه قايم **فصغرى** اي تسمى ذالك **او اخبر عنها بجملة** اسمية كانت
او فعلية **فكبرى** كذالك كالمثالين المذكورين وقد تكون الجملة
كبرى وصغرى باعتبارين نحو زيد ابوه غلامه منطلق مجموع هذا
الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير وابوه

وابوه علامه منطلق كبري باعتبار علامه منطلق صغري باعتبار
جملة الكلام **حد القول** هو **اللفظ الموضوع لمعنا** مفردا كان
او مركبا او غير مفيد فاللفظ جنس يشمل المهمل والمستعمل وما بعده فصل
يخرج الاول فبين اللفظ والقول عموم مطلق لصدقهما على الثاني كزيد
وانفراد اللفظ بالاول كديز فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنا اللغوي
ويشمل الحد الكلام والكلمة والكلم شمولا بدليا اي انه يصدق
على كل منهما انه قول حقيقة فهو اعم منهما مطلقا **حد اللفظ**
وهو لغة مصدر بمعنا الرمي ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنا
الملفوظ الى قولهم **الصوت** من الفم **المشتمل على بعض حروف الهجائية**
التي اولها الالف واخرها ياء وان لم يدل على معنا كما مر **تحقيقا** كزيد وضرب
او تقديرا كالمقدر في نحو اضرب وزيد ضرب فانه في قوة الملفوظ به
وكان لفظا حكما وخرج عن الحد نحو صوت الغراب ووقع حج على حجر وشمل
كلام الله تعالى لكن منعوا اطلاق اللفظ عليه لرعاية الادب ولعدم
الاذن من الشارع قال الكافيجي وهذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا
كان المراد من كلام الله الكلام اللفظي **حد الصوت عرض** يقوم
بمحل **يخرج من داخل الرئة** الى الخارج مع النفس مستطيلا ممتدا متصلا
بمقطع من مقاطع حروف الحلق واللسان والشفتين والمراد بالمقطع
المخرج اي محل خروج الحرف واطلاقه عليه من اطلاق الحال على المحل اذ
المقطع حرف مع حركة او حرفان بينهما ساكن على ما صرح به ابن
سينا والفارابي في كتاب الالفاظ والحروف **حد المفيد**
الماخوذ في حد الكلام **ما** اي قول **دل على معنا يحسن سكوت المتكلم عليه**
اي على ذلك القول وقيل السامع وقيل هما والاصح الاول لانه خلاف
التكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم فكون السكوت صفته ايضا

والمراد من حسن سكوته على القول المفيد ان لا يكون ذالك القول محتاجا
في افادته السامع شيء اخر كاحتياج المحكوم عليه للمحكوم به او عكسه
والمراد بقولهم بحيث لا يصير السامع لكلام المتكلم منتظرا اي
محتاجا في حصول الفايدة لشيء اخر تحصل الفايدة فلا يضر احتياجه
الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها فهو بهذا المعنا مستلزم
للتركيب اذ الفايدة حيث ما وقعت قيد اللفظ فالمراد بها الفايدة
التامة اي التركيبية لا الناقصة اذ هي غير معتد بها في نظرهم
فذكر المركب مع المفيد في الحد في عبارة بعضهم من قبيل التصريح
بما علم التزاما وبهذا استظهر راي من جنح الى ان قول الالفية كاستقم
مثال لا تتميم للحد وهذا الحد مبني على عدم اشتراط افادة
المخاطب شيا يجهله وعليه فنحو السماء فوقنا ونكلم رجل كلاما
مفيد الصدق الحد عليه وجرى عليه جمع وصححه ابو حيان قال والا
لكان الشيء الواحد كلاما وغير كلام اذ خوطب به من يجهله او
استفاد مضمونه ثم خوطب به ثانيا وقال ايضا ولا وجه لمن علل ذالك
بكونه معلوما لان ذالك غير موجب لعدم كلاميته والا لزم في
كل ما علم مدلوله ان لا يكون كلاما واللازم باطل وقطعنا بصدقه
يحقق كونه كلاما لان الصدق من صفات الخبر والخبر قسم من الكلام
وذهب جماعة الى اشتراط ذالك فلا يسما ما مر كلاما وجزم به ابن مالك
وهو اي التركيب ضم كلمة فاكثر الى كلمة اخرى كبعلبك
وغلام زيد فضم احدى الكلمتين الى الاخرى تركيب والمجموع
مركب حد الكلم ويطلق لفظ على الكلام نحو اليه يصعد الكلم
الطيب ما تركب من ثلاث كلمات افاد كزيد قام ابوه واخوه قايم او لم يفد
كان قام زيد ولا يشترط في الثلاث على الصحيح ان تكون من الانواع

من الانواع الثلاثة بل تكون ايضا من نوعين ومن نوع واحد كما مر وان اوهمت
عبارة الالفية خلافه والصحيح ان الكلم اسم جنس جمعي واحده كلمة
لا اسم جمع ولا اسم جنس افرادي لها وجنح الرضي الي انه اسم جنس حقه ان
يصدق علي القليل والكثير لكن الاستعمال منع من صدقه علي ما دون الثلاث
فهو اخص من الكلام باعتبار اشتراط التركيب منهما واعم منه
لعدم اي بسبب اشتراط الفائدة فيه كما علم من حده والكلام
عكسه اي الكلم فهو اخص باشتراط الفائدة كما علم من حده واعم منه
لعدم اشتراط التركيب من الثلاث بل يتركب ايضا من كلمتين كهذا
زيد ومما زاد علي الثلاث كظننت زيدا قايما ابوه فبينهما عموم من وجه والصور
التي يتالف منها الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل وثلاثة اسماء
فعل واربعة اسماء جملة الشرط وجوابه والقسم وجوابه حد الكلمة
بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما
قول اي مقول تحقيقا كزيد او تقديرا كالمقدر في قم وكاحد جزئي
العلم المضاف كعبد مناف فانه كلمة تقديرا اذ لا تتأتى الاضافة الا في
كلمتين وان كان مجموعهما كلمة تحقيقا لما سيأتي انشاء الله تعالى
وقد مر حده وايثاره علي اللفظ لما مر وخرج به غيره كالدوال الاربع من الخط
والاشارة والعقد والنصب المشاركة للكلمة في الدلالة علي معنا
وصح الاخراج به وان كان جنسا لما قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين
فصله عموم وخصوص من وجه صح ان يخرج به ما تناوله عموم فصله
والقول مع فصله الذي هو مفرد كذالك لصدقهما ونحوه علي زيد
ونحوه وانفراد القول بصدقه علي المركب والمفرد بصدقه علي المعنا
دون اللفظ كما يقال معنا مفرد وتحقيق ذالك ان الجنس له جهتان
حينئذ فما النظر الي عمومه يفيد بيان اصل الذات كما هو وظيفة الاجناس

وبالنظر الي خصوصه يفيد الاحتراز كما هو واب الفصول وخرج به المركب
وسياتي حدهما **مستعمل** اي دال بالوضع فخرج به ابعاض الكلمات الدالة
علي معنا كحروف المضارعة ويا النسب والف المفاعلة فانها ليست بكلمات
لعدم استعمالها اي لا ينطق بكل واحد منها وحده ومن اسقطه جنح الي
ما قاله الرضي من انها مع ما فيه كلمات كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة
الامتزاج فجعل الاعراب علي اخره كالمركب المزجي فائدة اطلاق الكلمة
علي ثلاثة اقسام حقيقي وهو لابد من قصده وهو اطلاقها علي مفردات
الكلام ومجازي مستعمل في غرفهم وهو اطلاقها علي احد جزئي العلم
المضاف كامرء والتعرض لهذا الجود ومجازي مهمل في عرفهم وهو اطلاقها
علي الكلام نحو وكلمة الله هي العليا وهذا الاطلاق منكر في اصطلاحهم
ولذا لم يتعرض لذكره في كتب النحو بوجه كما قال ابن مالك في شرح التسهيل
وان ذكره في الالفية فقد قيل انه من امراضها الذي لا دواء له **حد**
المفرد الماخوذ في حد الكلمة **ما لا يقصد بجزء منه الدلالة**
بفتح الدال افصح من كسرها **علي جزء معناه** المقصود كزيد فان اجزاءه
هي ذوات حروفه الثلاثة التي هي زي د وهي غير مقصود بها الدلالة بل لا تدل
علي معنا وليست اجزاءه الزاي والياء والدال كما وقع لبعضهم في عبارة بعضهم
لما بينته في شرحي علي القطر وشمل الحد ما لا جزء له كهمزة الاستفهام علما
وما له جزء غير دال علي معني كما مر وما له جزء دال علي معني لكن لا يدل علي جزء
معناه المقصود كعبد الله علما وما له جزء ومعني هو جزء المعني المقصود لكن لا
لا يكون مرادا نحو الحيوان الناطق علما لان المعني حينئذ هو الماهية الانسانية
مع التشخص ولا يخفي ان المراد الدلالة الوضعية والا فللحروف المفردة
دلالة عقلية **ويقابله** هنا **المركب** من تقابل الضدين **فحده** حينئذ

حينئذ ما يقصد بجزء منه الدلالة المقصودة كغلام زيد فان كلا من جزئيه مقصود
به الدلالة على جزء معناه والمراد بالاجزاء الفاظ مسموعة مترتبة فلا يرد نحو يضرب
وضارب وللمفرد من حيث هو عند النحاة اطلاقات اربعة فتارة يراد
به عندهم ما يقابل المثنى والمجموع على حده وذالك في باب الاعراب
فيقال المفرد يرفع بالضمة اي ليس مثنى ولا مجموعا فزيد وقوم ونزال وعبد الله
ورجال ومسلمات اسماء مفردة وتارة يراد به ما يقابل المضاف لما بعده
سواء اكانت الاضافة لفظية او معنوية او شبهه وهو ما لا يتم معناه
الا بانضمام شيء اخر اليه سواء اكان ذالك الشيء مرفوعا او منصوبا او مجرورا
وذالك في باب النداء ولا التبرية فيقال المنادى المفرد يبنى على ما يرفع به اي
ما ليس مضافا ولا شبهه واسم لا المفرد يبنى على ما ينصب به لو كان معربا
فزيد وهند ومثناهما وجمعهما مطلقا وبعلبك وقوم ونزال اسما مفردة
وتارة يراد به ما يقابل الجملة اسمية او فعلية صغرى او كبرى
وشبهها من الظروف والجار والمجرور وذالك في باب المبتدا والخبر
فيقابل الخبر المفرد فيقال الخبر المفرد ما للعوامل تسلط على لفظه فجميع
ما تقدم من الاسماء مع المضاف وشبهه اسماء مفردة وتارة يراد به
ما يقابل المركب باقسامه الاتية كما مر انفا وذالك في باب العلم فجميع
ما تقدم من الاسماء ما عدا المركب اسماء مفردة وينقسم المركب الى ثلاثة
اقسام اي انواع من انقسام الكلي الى جزئياته وقد تطلق الاقسام
على الاجزاء اذا لم يصدق اسم المقسوم على كل من اقسامه مركب اضافي
ومركب مزجي ومركب اسنادي ولا يرد المركب من حرفين كانما او من
حرف واسم كيا زيد او من حرف وفعل كقد قام لانها اذا سميت بها حكيت
كالمركب الاسنادي فالتحقت به واما المركب التوصيفي كالحيوان الناطق فملحق
بالمفرد حد المركب الاضافي هو كل اسمين ينزل ثانيهما مما قبله كغلام زيد

منزلة التنوين في الاسم المفرد مما قبله كزيد في اجراء الاعراب علي ماقبله
وبقايه علي حالة وذالك ان التنوين معني زايد علي الاسم بنية الكلمة يأتي
بعد الاعراب فيكون الاعراب جاريا علي ماقبله فكذالك هذا اذا دخل عليه
العامل وان جعل علما نحو قال اني عبد الله اجري الاعراب مطلقا علي الجزء الاول
منه وابقي الثاني منه علي حالة كذالك فالثاني بمنزلة التنوين في الاجراء
وعدم التغيير بدخول العامل ولفظ كل لايذكر في الحد من جهت انه لايصدق
علي شيء من الافراد ولا في المحدود من جهت ان الحد للماهية لا للافراد لكن قد يتسامح
بدخوله في الحد كما وقع في عبارة بعضهم حد المركب المزجي
هو كل اسمين تنزل ثانيهما مما قبله كبعلبك منزلة تاء التانيث مما قبل تاءها
في اجراء الاعراب عليها وبقاء ما قبلها مفتوحا وذالك ان ماقبل تاء التانيث
لايكون الا مفتوحا والاعراب يكون جاريا عليها فكذالك الاسم الثاني
من نحو بعلبك يكون الاعراب عليه علي اللغة الفصحا والحرف الذي قبله
وهو اللام لايكون الا مفتوحا مالم يكن ياء او نونا فيسكن نحو قالي قالي
وبادنجانه واما المركب من الاعداد والظروف والاحوال فمبني علي الفتح
مع جواز الاضافة ايضا فيما عدا الاول منها وكذا المختوم بويه مبني
علي الكسر حد المركب الاسنادي هو كل كلمتين اسندت احداهما الي
الكلمة الاخري سواء حصل مع الاسناد
فائدة ام لا ويعبر عنه بالجملة وهو مبني وان كان جزءاه معربين واذا
سمي به كشاب قرناها وبرق نحره حكي لفظه من غير تغيير لانه لاتغير
لفظه في الاصل ويحكم علي محله بالرفع والنصب والجر وكذا كل اذا جرت
مجري المفردات وربما اضيف صدره الي عجزه ان كان ظاهرا حد الاسم
هو كلمة دلت علي معنا كامن في نفسها اي في نفس الكلمة
والمراد بكون المعنا في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الي

الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية فخرج الحرف
غير مقترنة تلك الكلمة بهيئتها بنصب غير مع جواز الرفع بزمن معين
من احد الازمنة الثلاثة التي هي الماضي والحال والاستقبال
فخرج الفعل لاقترانه به ودخل نحو الصبوح والغبوق لدلالته
على زمن غير معين بزمن معين وصف اي من حيث الوضع فخرجت الافعال
المجردة عن معنى الزمان بحسب الاستعمال كنعم وبئس كما ستعرف
وكذلك المضارع على القول بانه مشترك لما سيجيء ويشمل الحد
اسما الفاعلين لوضعهما في الاصل لذات قام بها الوصف من غير زمان ودلالتهما
على الزمان عارضية لا اثر لها وكذا اسما الافعال قال شارح اللب
فانها موضوعة في الاصل لمصادر او اصوات او ظروف ثم نقلت ولا دلالة
لما نقلت عنه على الزمان وقرره صاحب المتوسط بان المراد الدلالة الاولية
وصه مثلا انما يدل اولا على اسكت وبواسطته دل على السكوت المقترن
بالاستقبال ويشمل ايضا اسم الموصول وضمير الغيبة لدلالتهما
في نفسهما على معناهما الذي هو الشيء المبهم واحتياجهما الى لفظ آخر
لافادة ذلك المعنا وحدثانه في ذلك اللفظ بل لكشف ذلك الابهام
قال الرضي فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع
انه لا بد لهما من معين مخصص ويشمل ايضا ما دل على الزمان
بجوهره كالامس والغد اذ الدلالة بحسب الهيئة والنحاة وان
لم يصرحوا بقيد الهيئة فهو مراد في التعريف قال التفتازاني
وقد افصح به العضد والنفس لا تختص بالحياة بل هي مشتركة
بين معان من جملتها ذات الشيء نحو سكنت النفس نفسها قاله
ابن هشام فليس في الحد مجاز حد الفعل هو دلت على معنا

٥٥٥٥٥٥ كاين في نفسها اي من غير حاجة لانضمام غيرها اليها
كما مر فخرج الحرف مقترنة تلك الكلمة الدالة بالنصب مع جواز الرفع
بزمن معين مما تقدم فخرج الاسم لما مر وضعا اي من حيث الوضع كقام
وقعد وكذا يقوم وان قلنا بانه وضع مشترك بين الحال والاستقبال قال
ابن الحاجب فانه مقترن باحد الازمنة على التحقيق باعتبار الوضع
فان الواضع لم يضعه الا دالا على احدها ابدا واللبس انما حصل عند السامع
لكون اللفظ يطلق على احدهما تارة وعلى الاخرى اخرى لا انه غير موضوع
لاحدهما بخلاف مثل الصبوح والغبوق فانه لم يوضع قط دالا على احدهما
الا بظهور ولا باشتراك وخرج عن الحد ما دلالته على الزمان
بحسب لازم من الاسماء عارضة كاسماء الفاعلين ودخل منه الافعال
ما جرد عن معنى الزمان بحسب الاستعمال كعسى وفعل التعجب لوضعه في الاصل
للدلالة على الزمان وهو ثلاثة اقسام عند جمهور البصريين وقسمان
عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على انه مقتطع من المضارع
فهو عندهم معرب بلام مقدرة ماض اصله ماضي بالياء والتنوين
فحذفت الضمة لاستثقال ثم الياء لالتقاء الساكنين ومضارع وامر
برفعهما حد الفعل الماضي هو كلمة دلت على وضعا على حدث وزمن
دخل المحدود وقسيماه لدلالتهما على ذالك ثم خرجا بقولهم انقضاء ذالك الزمان
قبل زمان التلفظ لعدم انقضاء زمانهما قبل كضرب ودحرج وانطلق واستخرج
فانها دالة وضعا على حدث وزمان انقضى وقيد الوضع مدخل لنحو ان ضربت
وكذا بعت وزوجت مريدا الانشا لدلالته في اصل وضعه على ذالك وان كان
الان غير دال عليه لغرض واورد على الحد نحو خلق الله الزمان فان

فان خلق هنا لا يدل على الزمان لما فيه من التسلسل واجيب بان افعال الباري
تعالى لا تحتاج الى زمان لكن لما كانوا لا يعقلون فعلا الا في زمان قالوا ذالك فاجرى
مجرى ما يعقلون **حد** الفعل **المضارع** من المضارعة وهي المشابهة
كلمة دلت على حدث وزمان دخل مع المحدود قسيماه ايضا ثم خرج الماضي بقولهم
غير منقض حالة التلفظ لانقضاء زمنه والامر بقولهم حاضر **حاضرا**
اي حالا **كان** ذالك الزمان كيقوم الان **او مستقبلا** نحو سيقوم
فانه مستقبل ابدا بخلاف المضارع فانه موضوع بالاشتراك لهما كما افهمه
الحد وهو مذهب الجمهور لان اطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسموع
بخلاف اطلاقه على الماضي فانه مجاز لتوقفه على مسموع وقد يتعين لاحدهما
وقيل حقيقة في الاول مجاز في الثاني بدليل حمله عليه عند التجرد من
القراين وهذا شأن الحقيقة وقيل غير ذالك وقيد الوضع مخرج
لما اقترن من الماضي باداة شرط لما مر واعلم ان المراد بالزمان الحاضر هو
القدر المشترك بين الزمانين ولهذا صح زيد يصلي الان مع مضي بعض
صلاته واستقبال بعضها فيكون المضارع الحال هو المقترن وجود لفظه
بوجود جزء معناه لا بوجود جميعه **حد** فعل **الامر** هو **كلمة**
دلت على الطلب بذاتها اي لا بانضمام غيرها اليها فخرج ما لا دلالة عليه
اصلا كالمضارع وفعل التعجب وما دل عليه بواسطة نحو لا تضرب فان
دلالته عليه بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك ولا بد **مع**
ذالك من **قبول ياء المخاطبة** اي ياء الفاعلة وهي اسم مضمر
عند سيبويه والجمهور وبها تصير الضماير احدى وستين **او**
قبول **نون التوكيد** كما دخل وكل واشرب وانبسط فخرج ما لا يقبل احدهما
وان دل على الطلب كنزال ودراك مما هو اسم فعل **حد الحرف** هو

كلمة دلت على معنا في غيرها دخل مع المحدود قسيماه ثم خرج الفعل وبعض الاسما بقولهم
اي بسبب انضمام غيرها اليها من اسم كمررت بزيد او فعل كقد قام او
جملة كم في النفي والاستفهام والشرط فالحرف مشروط في دلالته على معناه الذي وضع له
وذكر متعلقه فان لم يذكر متعلقه فلا دلالة على شيء وهو كما قال الرضي
كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في الشيء فايدة ما فان افرد عنه بقي غير
دال اصلا وقد يحذف متعلقه للعلم به كنعم ولا واما ذو وفوق وكل وبعض
وامثالها وان لم تذكر الا بمتعلقها فليس مشروط في دلالة معناها للقطع
بفهم معنا ذي وهو صاحب من لفظ وكذا من فوق وانما شرط ليتوصل
بذي الى الوصف باسماء الاجناس وبفوق الى علو خاص وقس على هذا
خرج به اسما الشرط والاستفهام فانهما كما تدل على معنا في نفسها تدل على معنا
في غيرها وهو معنا الشرط والاستفهام وهذا القيد ذكره الجزولي
ولا بد منه في الحد وقد اشار اليه الرضي في شرحه وابن هشام في الجامع بقولها
والحرف لا يدل على معنا الا في غيره **حد التثنية** اصلها العطف وعدل
عنه كراهة التطويل وارادة الاختصار والرجوع اليه غير جايز لانه اصل مرفوض
الا في ثلاثة مواضع مذكورة في التسهيل **جعل الاسم** يتصرف الناطق
به على ذا الوجه لا بوضع الواضع فخرج نحو تركا مما وضع لاثنين **القابل**
للتثنية نعت للاسم فخرج ما لا يقبلها فلا يثنى وهو ما يودي
تثنيتها الى اجتماع اعرابين وهو المثنى والمجموع على حده او الى افراط الثقل وهو
جمع المتناهي كمساجد او ما استغنى عن تثنيته بلفظ اخر غير مثنى وذالك
كالفاظ العدد كلها الا ماية والفا **دليل اثنين** مفعول ثان لجعل
مخرج لما لفظ لفظ تثنية مرادا به التكثير كحنانيك وهذا ذيك
ومنه ثم ارجع البصر كرتين اي كرات ولما جعل لفظ التثنية فيه لشيء واحد

ولما جعل لفظ التثنية فيه لشيء واحد كالمقصين والجملين
دائما متفقين لفظا دايما يخرج للمختلفين فلا يثنيان الا على سبيل التغليب
كالقمرين والعمرين قال ابو حيان وما ورد منه انما روعي فيه التغليب
يحفظ ولا يقاس عليه وصرحوا بانه ملحق بالمثنى فلهذا اسقطت ما في
التسهيل من لفظ غالبا بعد قوله في اللفظ الموهم ان نحو القمرين مثنى
حقيقة وكذا معنا عند اكثر النحاة وينسب الى المحققين فلا يجوز
تثنية المشترك ولا المجاز ولا جمعهما ولحنوا الحريري في قوله واثنتي
بلا عينين واورد عليهم تثنية العلم المشترك وجمعه ان يصح اتفاقا
ان يقال الزيدان والزيدون واجيب عنه بما يطول ذكره واختار
ابن مالك جواز ذالك اذا فهم المعنا وصححه في شرح التسهيل وتعقبه
ناظر الجيش بما سياتي عنه بزيادة في اخره هي الالف رفعا
والياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا لتدل على ان الاسم المجعول مثنى نون
يليها نون مكسورة للفرق بينها وبين نون الجمع او لالتقاء كساكنين
وتفسير الجعل بما مر هو ما صرح به ابن مالك في شرح التسهيل
ونظمه كما قيل حمله على ما يفهم منه ابتدأ وهو وضع الواضع ولا يضر
دخول زكي وزوج لخروجه بالزيادة واخراج المصدر المجعول للاثنين
خبرا او نعتا بالزيادة نحو هذان رضى ومررت برجلين رضى غير
ظاهر اذ لم يجعل دليل اثنين حتى يحترز عنه وانما اطلق على
اثنين ولا يلزم من اطلاقه كونه دالا عليهما حد المثنى
هو ما دل على اثنين بزيادة في اخره اي بسببها فخرج ما دل
على اقل او اكثر او ذالك لكن بدالة نحو كلا وكلتا وزوج وشفع صالحا
للتجريد عنها بالنصب على الحال من الفاعل فخرج ما لا يصلح كالكلبتين
لالة الحداد والبحرين علما واثنين واثنتين وعطف مثله عليه

بالجر عطف على مدخول اللام فخرج ما لا يصلح له كالعمرين والابوين والعمرين مما ثني
بطريق التغليب فانه دال على اثنين لكن اذا جرد لا يصلح لعطف مثله عليه بل
لمباينه ومغايره نحو قمر وشمس دون اختلاف معنا كالزيدان العاقلان
وهذا القيد زاده ابن مالك في شرح كافيته لاخراج ما اتفق لفظه دون
معناه كالعين للباصرة ومنبع الما فلا يجوز تثنيته ولا جمعه وقد مر
عنه جوازه قال ناظر الجيش والحق تثنية ما اختلف معناه وجمعه
لا يجوز الا سماعا وينبغي ان يحكم على ما ورد من ذالك انه تثنية وجمع لغويان
لا صناعيان حد الجمع هو الاسم الموضوع للاحاد المجتمعة
حالة كونه دالا عليها مثل دلالة تكرار الواحد منها بالعطف اي بحرفه
سوا كان من لفظ واحد مستعمل كالزيدون والرجال والمسلمات ام لم يكن كعبابيد
وشماميط وابابيل فمدلول قولك جاني رجال جاني رجل ورجل ورجل قال
السبكي فدلالة الجمع على كل واحد من افراده بالمطابقة ويكفيك فيه اطباق الناس
على ان الجمع كتكرار الواحد وعدم جواز هذا التكرار قياسا لعدم الفايدة
فيه لاغناء لفظ الجمع عنه فلو كان دلالة الجمع على مفرده بالتضمن لكان هذا
التكرار مشتملا على اعظم فايدة وهي الانتقال من دلالة التضمن الى دلالة
المطابقة قال وتحقيقه ان لفظ رجال في الحقيقة لفظ رجل وانما تغيرت
هيئته فصار دالا على الاحاد ينصرف الى كل منها وينصب اليها انصبابا
واحدا ولم يكن دالا عليه بالتضمن لانه لم يوضع لمجموع الثلاثة ثم اورد
سوالا واجاب عنه حد اسم الجمع هو الاسم الموضوع لمجموع الاحاد
حالة كونه دالا عليها مثل دلالة المفرد على جملة اجزا مسماه
وان لم يكن له واحد من لفظه كقوم وركب وصحب فمدلوله مجموع الافراد وكل منها

وكل منها جزء مدلوله ودلالته على احدها بالتضمن لانه جزء المدلول كالتحت اسم
لذي اجزاء مدلوله مجموعها وكالعشرة مدلولها مجموع احادها حد
اسم الجنس هو الاسم الموضوع للحقيقة من حيث هي حالة كونه ملفا
فيه وضعا اعتبار الفردية سواء كان افرادها كالماء والعسل
او جمعيا كترك وروم فدلالته على كل من افراده التزامية والفرق
بينهما ان الافراد منه ينتفي الواحد منه بنفيه بخلاف الجمعي منه فان
الواحد والاثنين لا ينتفيان بنفيه وهذه ثلاثة اقسام
ما يميز عنه واحده بتاء النسب كروم وروي وزنج وزنجي وما يميز عنه
بتاء التانيث كتمر وتمرة ونبط ونبطة وهو الغالب ومنه الكلم
وما يميز هو عن واحده بها كسيار وسيارة وكماة وكماة والجمع
الموضوع للاحاد المجتمعة قسمان قسم صحيح مفرده وقسم
مكسر كذالك وكل منهما اما لمذكر كالزويدون والزيود
او لمؤنث كالمسلمات والهنود حد جمع المذكر السالم المسمى
بالجمع الذي على حد المثنى لشبهه به في كونه اعرب بحرفين وسلم
فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للاضافة ما دل على اكثر من اثنين
بزيادة في اخره فخرج ما دل على اقل او ذالك لكن بجوهره كاسم الجمع
مع سلامة بناء واحده اي صيغة مفرده من التغير حالة جمعه كالزو يدون
العاقلون فخرج ما لم يسلم فيه ذالك كجمع التكسير ولا بد فيه
من صلاحية عطف مثليه وامثاله عليه دونه اختلاف معنا وسمي سالما
لسلامة بناء واحده مع قطع النظر عن الزيادة في اخره حد جمع المؤنث
السالم هو ما جمع بالف وتاء حالة كونهما مزيدتين على
مفرده ليدلان على الجمع والتانيث معا كالمسلمات العاقلات

فخرج نحو قضاة وابيات اذ الالف في الاول والتا في الثاني زائدة اصليان ويظهر
ان التقييد بالمزيدتين للايضاح لا للاخراج اذ لا ادخال لمخرج قال جدي
اذ المتبادر مما جمع بالف وتاء كونهما مستحدثتين لاجل الجمع ولهذا اقتصر مالك
على قوله وما بتا والف فرجعا وشمل الحد ما كان مفرده مذكرا كحمامات وما تغير فيه
بناء مفرده كسجدات فتقييدهم الجمع بالتانيث والسلامة جرى على الغالب كما قاله
الخبيصي حد جمع التكسير هو ما تغير فيه بناء واحده اي صيغة
مفرده حالة جمعه تحقيقا او تقديرا اما بزيادة على مفرده فقط ليست عوضا عن
شيء كصنو وصنوان بخلاف نحو الزيدون فان الواو عوضا عن الضمة والنون عن التنوين
او نقص عنه فقط كتخم وتخمة او تبديل للشكل من غير زيادة ولا نقص
كاسد واسد او مع زيادة كرسول ورسل او مع نقص ككتاب وكتب او معهما كغلام
وغلمان وكلمة او هنا لمنع الخلو والتغيير يكون حقيقيا وتقديريا كفلك مما جمع
والواحد فيه متحدان بالصورة فالضمة فيه اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا
فضمة اسد ولا بد ان يكون التغيير لغير اعلال كما مر بخلاف ما تغير لاجله فانه
جمع تصحيح لا تكسير نحو قاضون والاعلون اصلهما قاضيون واعليون نقلت
حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة ثم حذفت الياء
لالتقاء الساكنين حد المقصور هو كل اسم معرب بدخول
العامل اخره الف لازمة ~~كالفتحة~~ كالفتى والعصا فخرج بالاسم غيره
كيخشى وحتى والي وبالمعرب المبني مكتى وهذه بالالف ما اخره يا كالمنقوص والجاري
مجرى الصحيح كظبي وجدي وباللازمة الاسما الستة حالة النصب واما الممدود
فلا يصدق عليه الحد فلا حاجة الى زيادة قبل لاخراجه وما يقع في عبارة البعض
من اطلاق المقصور على غير الاسم المعرب تسامح وسمي مقصورا لانه ضد الممدود
او لانه محبوس من ظهور الحركات والقصر الحبس فان قلت مقتضى التعليل ان نحو
يخشى يسمى مقصورا قلت لا يلزم ذالك لان المناسبة لا يلزم اطرادها كالقارورة

كالقارورة للزجاجة المعروفة سميت بذلك لتقرر الماء فيها اي اجتماعه ولا يلزم
منه تسمية الزير ونحوه قارورة **حد الممدود** هو **كل اسم معرب اخره همزة**
واقعة بعد الف زائدة كحمراء وصفراء فخرج بالمعرب المبني كهؤلاء والملاء وبالهمزة
المقصور وبالبعدية نحو رشا وبنا وبالزائدة المبدلة من اصل دلا وما فان الالف
فيهما غير زائدة وانما يوجد بعد الف منقلبة كبنا بل ليعلم من اول وهلة ان الممدود
ليس من اصناف غيره ولا يسمى غير الاسم المعرب ممدودا الا تسامحا **حد**
المنقوص هو **كل اسم معرب اخره ياء لازمة قبلها كسرة** كالقاضي والداعي فخرج
بالاسم غيره كيرمي وبالمعرب المبني كالذي وذي وبالياء ما ليس اخره ياء
كالمقصور وباللازمة الاسماء الستة حالة الجر وبالقبلية ما اخره ياء ساكن
ما قبلها كقضيي وجدي ويسمى منقوصا لنقص بعض حركات منه او لحذف
لامه لاجل التنوين كذا قيل **حد المنصرف** هو **كل اسم معرب سلم من**
مشابهة الفعل بان لم يوجد فيه ما يمنع صرفه من العلل الاتية
كزيد وبكر وعمرو فخرج المبني وما وجد فيه ذلك فلا يسمى منصرفا
حد ما لا ينصرف من الاسماء هو **كل اسم معرب قد يشابه الفعل**
بوجود علتين لمنع صرف والباء للسببية **فرعيتين** **عن شيء مختلفتين**
بان يكون مرجع احدهما اللفظ والاخرى المعنى ليكمل ذلك الشبه بالفعل
فخرج ما كان فيه الاختلاف من جهة واحدة كدريهم فانه ملحق بما عرى
اصله عن وجودهما **فيه** متعلق بوجود **من علل تسع** صفة
للعلتين او حال منهما كفاطمة وابراهيم وعمر **او** ووجود **واحدة** منها
تقوم في الاستقلال بالمنع من الصرف **مقامهما** كحبلى وصحراء ومساجد
ويشترط فيما فيه علتان ان تكونا فيه على وجه مخصوص اذ ليس كل ما فيه
علتان فرعيتان يمتنع صرفه الا ترى ان نحو قائمة فيه الصفة والتانيث
الذي بغير الالف الا مع العلمية لانه لا يكون لازما الا معها **والعلل**

التسع يجمعها في بيت واحد قوله هو على ما قيل العلامة بن النحاس اجمع وزن
عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد حملا اي كمل به عددها والالف للاطلاق
واحسن منه ما في القطر قول بعضهم وزن وعدل ووصف ثم معرفة تركيب
عجمة تأنيث زيادتها لذكرها كلها بصرايح اسمائها والجميع اخصر مما في كافية
ابن الحاجب ولا يخفى ان تسمية كل واحدة منها علة مجاز لا حقيقة والمراد
بالجمع المفهوم من الفعل هنا اي في باب ما لا ينصرف صيغة منتهى الجموع
المعبر عنها بالجمع المتناهي والجمع الذي لا نظير له في الاحاد العربية واي
حرف تفسير وما بعده بدل او عطف بيان ما اي اسم كان اوله حرفا مفتوحا
اي حرف كان من غير اعتبار حرف معين و كان ثالثه الف
تكون غير عوض عن شيء يليها كسر اصلي لا عارض ولو كان
الاصلي مقدرا غير ملفوظ به و كان بعدها حرفان او ثلاثة احرف وسطها
ساكن وذلك كدراهم ودنانير فان اولهما مفتوح وثالثهما غير عوض
ويليها كسر اصلي ملفوظ به وبعدها في الاول حرفان وفي الثاني ثلاثة احرف
وسطها ساكن ودواب اصله دوابب ادغم احدى المثلين في الاخر اوله مفتوح
وثالثه الف غير عوض ويليها كسر اصلي مقدر وبعدها حرفان و المراد بالعدل
المانع من الصرف مع غيره خروج الاسم بتغيير صورته اي كونه مخرجا عن صيغته
الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل ان يكون ذلك الاسم عليها
الى صيغة اخرى اخرى مع اتحاد المعنا فخرج المصغر نحو رجيل لتفاوت
المعنا بغير الحاق بشيء فخرج نحو كوثر لالحاقه بجعفر ولا اعلال فخرج
نحو مقام لاعلاله ثم خروج الاسم تارة يكون عن اصل محقق يدل عليه غير
منع صرف كثلاث ومثلث اصلهما ثلاثة ثلاثة ويدل عليه ان في معناهما تكرار
دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنا مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما

كما في جاء القوم ثلاثة ثلاثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ما مر وتارة يكون
عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع صرف لا غير كعمر
وزفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر
فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما
دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما
الى عمر وزفر و المراد بالوصف بالعجمة المانعة مع غيرها كون الكلمة من اوضاع
غير العرب بان تكون من وضع الفرس او الروم او الهند او الافرنج او غير ذلك
ثم تنقل من لسان غيرهم بعد وضعها في اول احوالها علما شخصيا الى لسان
العرب كابراهيم واسماعيل فاول من استعملتهما العرب استعملتهما علمين
بخلاف ما نقل الى لسانهم نكرة كديباج ولجام ونيروز فانه لنقله نكرة
اشتبه بما هو من كلام العرب فصرف وتصرف فيه بادخال الالف واللام
عليه والاشتقاق منه ولا يشترط على المشهور ان تكون علما في لسان العجم
العجم وقيل نعم فنحو قالون وبندار منصرف على هذا دون الاول وجميع
اسما الانبيا عجمية الا اربعة محمد وصالح وشعيب وهود فلهذا صرفت والحق
بها في الصرف نوح ولوط وشيث لخفتها فهذه السبعة منصرفة وجمعها
تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا
وقيل هود كنوح لان سيبويه قرنه معهم وابدا يقال من ان العرب من
ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل كما يذكر
فكان كنوح وتعرف عجمة الكلمة بنقل الائمة لها وبخروجها عن وزن الاسما في
اللسان العربي وان يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد
كصولجان او والقاف كمنجنيق او والكاف كسكرجة وبغير ذلك كما قيل
و المراد بالوصف كونها اي الكلمة دالة على ذات مبهمة باعتبار معنا
هو مقصود من الوضع كالاحمر وغيره من المشتقات فانه اسم موضوع لذات

فيما

مبهمة باعتبار صفة معينة من غير دلالة في اللفظ على خصوصية كونه انسانا بل جسما
او غيره بالاجمال وتلك الصفة هي مقصودة بالوضع اذا احمر وضع لذات بسبب ملاحظة
الحمرة فيها حد النكرة وهي اصل للمعرفة لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ما
اي اسم شاع في جنس عال او سافل موجود في الخارج تعدده كرجل فانه
شايع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني ادم وتعدده
في الخارج موجود مشاهد او في جنس مقدر وجود تعدده فيه اي في الخارج
كشمس فانها تصدق بمتعدد لوضعها للكوكب النهاري الناسخ ظهوره
وجود الليل وان لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد فالمعتبر في النكرة صلاحيتها
للتعدد لا وجود التعدد ثم انها تتفاوت في نفسها كالمعارف فبعضها انكر من بعض
ولما يعرف به التفاوت من غيره ضابط ذكرته في شرح القطر وخاصتها انها
ما تقبل ال المانعة للتعريف او تقع موقع ما يقبلها حد المعرفة وهي الفرع
ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي ليستعمل في شيء معين
سواء كان ذلك الشيء مقصودا للواضع كالعلم او غير مقصود كبقية المعارف
فان كلا منها موضوع لمفهوم كلي شامل لاشخاص فلفظ انا مثلا وضع لمفهوم المتكلم
من حيث انه يحكي عن نفسه فهو صالح لكل متكلم لكن اذا استعمل في معين خاص
صار جزئيا وقصره عليه وكذا اسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فاذا استعمل
في واحد عرفه وقصره عليه وال صالحة لان يعرف بها كل كلي نكرة فاذا استعملت
في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه فالمعتبر في المعرفة التعيين بعد
الاستعمال وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات معنا استعمالا هذا
ما عليه الجمهور وجرى عليه الرضي والتفتازاني لكن السيد في حاشية المطول

في حاشية المطول لم يرضه وجرى على ما افاده بعضهم من ان الوضع فيها كلي
والموضوع له جزئي مشخص واليه جنح مولانا جامي في شرح الكافية و المعرفة
هي عند الاكثرين ستة اقسام بالاستقراء وزاد ابن مالك سابعا وهو
المنادى المقصود كيا رجل لمعين فتعريفه بالقصد عنده ولم يذكر المتقدمون اما لرجوعه
الى المعرف بال قال ابو حيان وهو ما صححه اصحابنا او كما قال الرضي من انه
في المضمر لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب ثم ان المعارف تتفاوت
في نفسها فاعرفها بعد اسم الله كما مر الضمير ثم الذي يليه وهكذا الى اخرها
كما يدل على ذلك تعبيرنا بالفاء واختار ابن مالك ضمير الغايب بعد العلم فالعلم بقسميه
فاسم الاشارة فاسم الموصول ويسمى كل منهما مبهما والثاني ناقصا ايضا فالمعرف
بالاداة اي اداة التعريف وهي ال عند الخليل وسيبويه واللام وحدها عند الاخفش
وسيبويه على القول الاخر المشهور عنه والمضاف بالواو اضافة محضة الى
واحد منها اي من الخمسة ولو بواسطة ما لم يكن متوغلا او واقع موقع نكرة
كجاء وحده ونحو غلامي او غلام غلامي مثلا او غلام زيد او هذا او الذي اكرمك
او القاضي وهو في رتبة ما اضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم
على الاصح لئلا يلزم اعرفية الصفة على الموصوف نحو مررت بزيد اخيك وبهذا العلم
نكتة العدول الى الواو كما ان التفاوت في التعريف يكون باعتبار الاقسام
مع بعضها البعض يكون في القسم الواحد باعتبار انواعه فالضمائر اعرفها ضمير
المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب والاعلام اعرفها اسما الاماكن ثم اسما الاناسي
ثم اسما الاجناس واسما الاشارة اعرفها ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد
وذو الاداة الاعرف فيه ما كانت فيه ال للحضور ثم للعهد الشخصي ثم للجنس هـ
والمراد بقولهم ان هذا اعرف من هذا ان طرق الاحتمال اليه اقل منه نظرفه الى
الاخر حد الضمير هو ما اي اسم دل وضعا على متكلم كانا واي ايا
او على مخاطب كانت واياك او على غايب كهو واياه ~~تقدم ذكره~~ تقدم

قف مستفيدا

ذكره اي ذكر الغايب لفظا ورتبة او لفظا لا رتبة او العكس او تأخر
لفظا ورتبة وقد يكون مفسره معلوما ذهنا نحو انا انزلناه فخرج عن الحد يا اياي
وكاف اياك وهاء اياه فليست بضمائر لعدم دلالتها على ذالك بل على تكلم وخطاب وغيبة
فهي حروف والدال على ذالك انما هو اياء لكنه لما وضع مشتركا بين ذالك واراد وابيان
ما عنوبه احتاج الى قرينة تبين ذالك فشمل الحد الضمير المشترك الذي لم يوضع
لغايب قط ولا لمخاطب فقط لانه اذا وضع لاحدهما صدق عليه الحد بالنظر الى تلك
الحيثية ثم اذا وضع لاخر منهما صدق عليه ايضا من حيثية اخرى فلا حاجة الى
زيادة قيد اخر في الحد ومرادهم بالغايب غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فان الحاضر
الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغيبة وكذا يكنى عن الله تعالى مع ان الغايب لا يطلق
عليه وافهم الحد ان ضمير الغايب العايد الى نكرة معرفة مطلقا وهو قول
الجمهور من اقوال ثلاثة لتخصيصه من عاد اليه من حيث هو مذكور وبالنسبة
ان عاد الى واجب التنكير كالحال والتمييز فهو نكرة او الى جايز كالفاعل والمفعول
فهو معرفة ولا يعود ضمير الغايب الى غير الاقرب الا بدليل وهو قسمان
قسم مستتر في عامله لا يظهر لفظا و قسم بارز لفظا حد
الضمير المستتر هو ~~ما ليس له صورة~~ ما ليس له صورة ووجود في اللفظ
اي الملفوظ به بل منوي فيه ويقدر ولا يكون الا مرفوعا كالمنوي في قم وزيد
ضرب وهذا المنوي لم تضع العرب له لفظا وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل
له من نحو انت وهو وام وعليه احكام اللفظ وهو قسمان قسم مستتر في عامله
وجوبا فيمتنع اظهاره لفظا و قسم مستتر فيه جوازا فيصح اظهاره
لفظا حد الضمير المستتر وجوبا هو ما لا يخلفه اسم ظاهر
وهو ما لم يكن معنيا بالضمير ولا ضمير منفصل عند ارادة حذفه وحبط الظاهر او ضمير
خلفه كالمقدر في فعل الامر المسند للواحد كامر وفي المضارع المبدوء بهمزة او نون

او بنون او بتأ خطاب كواحد كا قوم ونقوم وتقوم ومن اسم الفعل غير الماض كاواه
ونزال وفي افعل التعجب نحو ما احسن زيدا حد الضمير المستتر
جوازا هو ما خلفه ذالك من اسم ظاهر او ضمير منفصل عند ارادة حذفه
وجعل الظاهر او الضمير خلفه كالمرفوع بفعل الغايب او الغايبة او الصفات المحضة
واسم الفعل الماضي نحو زيد يقوم وهند تقوم وبكر قايم او مضروب او حسن او هيهات
فالضمير في هذه الامثلة مستتر جوازا بدليل جواز زيد يقوم ابوه او ما يقوم الا هو
وكذا الباقي حد الضمير البارز هو ما له صورة ووجود في اللفظ
كانا وانت وكاف اكرمك وها علامه وهو قسمان قسم متصل بعامله و
قسم منفصل عنه كما مثلنا حد الضمير المتصل به هو ما لا يبتدء به
في اول الكلام فلا يقع صدرا بل عجزا فهو غير مستقل بنفسه سوا كان مرفوعا او
منصوبا او مجرورا ولا يقع في الكلام بعد الا اختيارا عند الجمهور فلا يقال
اكرمت الا اك الا في ضرورة حد الضمير المنفصل هو ما يبتدأ به في
اول الكلام سوا كان مرفوعا او منصوبا فهو مستقل بنفسه فيقال انا مؤمن واياك
اكرمت ولا يكون مجرورا لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار ويقع في الكلام بعدها
اي الا اختيارا فيقال ما قام الا انا وما اكرمت الا اياك كما يقال ذالك نظما حد
العلم هو ما اي اسم وضع لمعينه خارجا او ذهنا لا يتناول غير ذالك
الاسم غيره فخرج بالمعين النكرة وبما بعده بقية المعارف فان كلا منها وضع لمعينه
اي جزئي وضع مستعمل فيه ويتناول غيره بدلا عنه فانت مثلا وضع لما لا يستعمل
فيه من اي جزئي ويتناول جزئيا اخر بدله وهلم جرا وكذا الباقي وهو قسمان
قسم شخصي وقسم جنسي حد العلم الشخصي هو ما وضع
لشيء معين خرج النكرة في الخارج خرج علم الجنس لا يتناول
ما وضع لذالك غيره كاسما الاماكن والاناسي خرج الضمير وغيره من اقسام المعرفة
لما مر وقولنا من حيث الوضع له مدخل للعلم العارض الاشتراك كزيد يسمى به كل من جماعة

وهو اربعة اقسام اي انواع قسم مرتجل وقسم منقول من غيره
وقسم لقب على شيء وقسم كنية لشيء حد العلم المرتجل
هو ما استعمل من اول الامر علما بان لم يكن موضوعا في الاصل لشيء بل اخترع ابتدا
للعلمية فهو علم من اول احواله من قولهم ارتجل الخطبة اذا اخترعها من غير روية
سوا اكان مقيسا كعمران وحمدان وفقعس او شاذا بفك ما يدغم كمجيب او فتح
ما يكسر كموهب او كسر ما يفتح كمعدي من قولهم معدي كرب او بتصحيح ما يعل
كمدين او اعلال ما يصحح كدارات وطارات والاصل دوران وطيران حد العلم المنقول هو ما استعمل
قبل العلمية في غيرها بان كان في الاصل موضوعا لشيء ثم جعل علما على شيء
اخر فهو علم على ثاني احواله وهو اقسام لان نقله اما من اسم كحاتم ومنصور
وحسن وعباس وزيدان وزيدون وبركات وعساكر وقوم وترك ونزال
او من فعل مجرد عن الفاعل كشمر ويشكر واصمت او من جملة اسمية كزيد قائم
او فعلية فاعلها اما ظاهر كزاد الخير ودام السرور وطاب السرور او الزمان او مستتر
نحو يزيد في قولهم المال يزيد او بارز كقولهم علي اطراقا باليات الخيام او من
حرفين كانما او من حرف واسم كيا زيد او من حرف وفعل كقد قام فهذه ثلاثة وعشرون
قسما ثم هل المراد ما سمع من كلامهم التسمية به ويقاس به غيره ام يقتصر على
ما سمع ووقع في كلامهم ظاهر قول التسهيل في باب التسمية بكاين ما كان ان المراد
سمع او لم يسمع حد العلم اللقب هو ما اشعر برفعة المسما اي بمدحه
سوا اكان مضافا كزين العابدين او مركبا او مفردا كالمسيح والصديق والفاروق او
اشعر بضعته اي بذمه كذالك كبطه وقفه وعايد الكلب وانما قلنا
اشعر دون دل لان الواضع انما وضعه لتعيين الذات معتبرا معنى المدح والذم
لا لهما معا ولا للمعنا المذكور حد العلم الكنية هو ما صدر باب او ام
حال كونهما مضافين لما بعدهما كابي بكر رضي الله عنه وام سلمة زاد الفخر الرازي

في

وغطفان وحنتف فانهم على قياس سرحان وندمان وجعفر وتروان وعبس الخ

في العلم الجنسي والرضي او ابن او بنت مضافين كابن آوي وبنت وردان ولا تكون
الا مضافة بخلاف اللقب كما مر والحكمة في الاتيان بها قد يكون مجرد التفاول باللقب
او التعظيم او هما معا حد العلم الجنسي هو ما وضع لشيء معين
خرج به النكرة في الذهن اي ملاحظ الوجود فيه كأسامة علم للسبع اي لماهيته
الحاضرة في الذهن وهو في التعيين بمنزلة المعرف بلام الحقيقة فقولك اسامة
اجرى من ثعالة بمنزلة قولك الاسد اجرى من الثعلب واجراء الاحكام اللفظية
لعلم الشخص على علم الجنس دليل اعتبار التعيين فيه وبهذا القيد خرج علم الشخص
ويكون في الاشخاص كام عريط للعقرب وثعالة للثعلب وفي المعاني كبرة للمبرة
وفجار للفجرة تقول لا تفارق برة اي المبرة ولا تقرب فجار اي الفجرة حد
اسم الاشارة هو اسم مظهر دل بايماء اي اشارة على اسم حاضر
حضورا عينيا كهذا البيت او ذهنيا نحو تلك الجنة او على اسم ما نزل منزلته
اي الحاضر كقوله اولئك اباي فجئني بمثلهم حد الموصول الاسمي هو ما افتقر الى
اي احتاج الى الوصل في تتميم فايدته ولهذا سمي ناقصا بجملة اسمية
او فعلية خبرية اي محتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر الى
قايلها معهودة للمخاطب ليتعرف الموصول بها كجا الذي ابوه قايم
او قام اخوه الا في مقام التهويل والتعظيم فيحسن ابهامها او الى الوصل
بشبهها من ظرفا او جار ومجرور ،،،، يكونان م تامين اي
مفيدين ما يحسن السكوت عليه متعلقين باستقر ونحوه مما هو فعل محذوفا
وجوبا كجا الذي عندك او في الدار بخلاف جا الذي امس او بك او الى
الوصل ب وصف صريح اي خالص للوصفية بان لم تغلب عليه الاسمية
كجا الضارب او المضروب والوصل بهذا الوصف خاص بال الموصولة وهو مع معموله
مفرد فهو مستثنى من قولهم شرط الصلة ان تكون جملة او شبهها واما ال
الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فصحح في المغني انها حرف تعريف كالداخلة

كالداخلة على السالم من الوصفية كالرجل او على ما غلبت عليه الاسمية كالابطح
والاجرع و افتقر مع ذلك الى عائد مطابق للموصول في الافراد والتذكير
وفروعهما ليرتبط الموصول بصلته وذكره في اللفظ هو الغالب وقد يحذف
مطلقا ان ساغ الحذف او الى اسم ظاهر غير الموصول في المعنى خلفه
اي قايم مقامه كقوله سعاد التي اضناك حب سعاد اي حبها فان قلت
التوبيخ غير مانع لصدقه بالنكرة الموصوفة بجملة نحو واتقوا يوما ترجعون
فيه الى الله فانها مفتقرة الى جملة وعايد قلت النكرة المذكورة وان
افتقرت في حال وضعها الى ما ذكر لكن هذا الافتقار ليس بلازم لزواله
في حال عدم الوصف نحو سرت يوما حد الموصول الحرفي هو ما اول
مع صلته بالمصدر ولم يحتج الى عايد يعود عليه لكونه حرفا والضمير لا يعود الا على
الاسما فخرج الاسمي لاحتياجه الى عايد مع انه لا يؤول بالمصدر
والموصول الحرفي خمسة احرف ان وان وكي وما ولو كعجبت من انك قايم
وان تصوموا خير لكم ودوا ما عنتم يود احدهم لو يعمر وفي المغني
عند الكلام على ان المفتوحة المشددة ما حاصله ان خبرها ان كان
مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه ومنه بلغني انك في الدار اي استقرارك
فيها اذ الخبر في الحقيقة هو المحذوف وان كان جامدا قدر بالكون
فتقدير بلغني ان هذا زيد بلغني كونه لان كل خبر جامد يصح نسبته
الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا
كاين زيد ومعناهما واحد انتهى هذا اذا كان مثبتا فان كان منفيا اتيت
بلفظ عدم بدل اداة النفي واضفته الى المصدر الذي تقدره فتقول في نحو
بلغني انك لم تنطلق بلغني عدم انطلاقك والمراد بالتاويل السبك وان
حمل على التفسير فيخرج بالمعية الفعل المضاف اليه نحو هذا احاني حين قمت
فانه مؤول بالمصدر اي حين قيامك لكن لا مع شيء اخر وكذا نحو هو من

من قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى حد الاعراب وهو مصدر أعرب
يجيء لمعان منها الابانة والتحسين والتغيير والمناسب للمعنا الاصطلاحي
من معانيه الابانة اذ القصد به ابانة المعاني المختلفة اي من حركة او حرف
او سكون او حذف ظاهر ذالك الاثر او مقدر وجوده لمانع يجلبه العامل
اي يحدثه بدخوله لفظا او تقديرا بخلاف ما لا يجلبه عامل ثم الحركة النقل
او الاتباع والحكاية والتقاء الساكنين فليس اعرابا في اخر الكلمة من اسم
متمكن وفعل مضارع مجرد عن نون الاناث والتوكيد اذ لا يعرب
من الكلمات سواهما والمراد بالاخر ما كان اخرا حقيقة كدار زيد ومسلم يقوم
او مجازا كدار يد وكذا الافعال الخمسة فان علامة الاعراب فيها النون وحذفها
وليست اخر الكلمة ولا متصلة بالأخر بل بالضمير الذي هو فاعل لكن الفاعل
لكن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر فان الاعراب فيهما في
جزء الكلمة والجزء الثاني فعلى ابن هشام الذي يظهر لي في الجواب انه
حال بحل النون وهي بمنزلة التنوين والاثر الظاهر كحركات اخر زيد في نحو جاء زيد
ورايت زيدا ومررت بزيد وكحركتي اخر يضرب في نحو زيد يضرب ولن يضرب
وكسكون اخره في نحو لم يضرب والمقدر كالحركات المنوية في اخر المقصور او المضاف
للياء في نحو جاء الفتى وغلامي ورايت الفتى وغلامي ومررت بالفتى وغلامي
وكالحركتين المنويتين اخر الفعل المعتل بالالف بالالف في نحو زيد يخشا
ولن يخشى وكالسكون المنوي اخر يكن في نحو لم يكن الذي كفروا
والتقييد بالاخر بيان لمحل الاعراب لا للاحتراز عن شيء اذ العامل لا يجلب
اثرا في غير الأخر وهذا الحد بناء على القول بان الاعراب لفظي واختاره
ابن مالك ونسبه للمحققين قال المرادي وهو اقرب الى الصواب وحده
على القول بانه معنوي تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا
او تقديرا حد المبنا وهو لغة وضع شيء على شيء يراد به الثبوت

الى المحقق

واصطلاحا ما اي شيء جيء به لا لبيان مقتضى العامل اي لا لبيان الامر الذي
يقتضيه العامل اي يطلب من فاعلية او مفعولية واضافة من شبه الاعراب
بيان لما الصلاحيتها لكل ما لا يعقل اي من الامر المشابه للاعراب في كونه حركة ضم كحيث
او فتح كاين او كسر كامس او سكون ككم وكونه في اخر الكلمة لا في اولها ولا في حشوها
وليس هو اي ما جيء به حكاية نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد ومررت
بزيد او اتباعا لما بعده كقراءة بعضهم الحمد لله بكسر الدال او نقلا كقراءة بعضهم وهو رس
الم تعلم ان الله او تخلصا من سكونين نحو من يشاء الله يضلله وهذا الحديث بنا على ان
البنا لغة طي وهو مذهب بن مالك وجماعة وحده عند من يقول انه معنوي لزوم
اخر الكلمة حالة واحدة لغير اعتلال ولا عامل حد الاسم المبني هو ما شابه
الحرف شبها قويا يدنيه منه اي يقربه بان لم يكن ثم معارض يقتضي اعرابه
فان عارضه ذالك الغى وجه الشبه لضعفه واعرب الاسم ترجيحا لمقتضي
الاعراب فانه داعيه الى الاصل وذالك كاي الموصولة وهذين واللذين كما سيجي
وقولنا في وضع او في معناه او في استعماله او في افتقاره او في اهماله او
بيان للوجوه المعتبرة في شبه الحرف متعلق بشابه وقد يجتمع في مبني شبهان فاكثر
كالمضمر فكلمة او هنا لمنع الخلو ولكل منها حد يتميز به والقول بان سبب بناء
الاسم هو المشابهة للحرف لا غير هو الصحيح المختار نقلا عن جماعة من المتاخرين عن
ظاهر كلام سيبويه وجزم به بن مالك في كتبه ثم اذا قلنا بان سبب البناء شيء
واحد او اكثر فهل هو بجزء له او موجبه مذهب شيخ عبد القاهر الاول مستدلا
باي الموصولة وبجمهور الثاني واعتذروا عن اعراب اي ويحتاجون الى الاعتذار
عن اعراب قد الاسمية فانهم قالوا ببناءها مع جواز اعرابها بعلة والاصل
في البناء السكون للخفة وما بني على حركة فلسبب حد الشبه الوضعي
اي المنسوب للوضع ان يكون الاسم موضوعا في الاصل على خلاف اصل وضعه بان يوضع

بان يوضع على حرف واحد كتاء قمت فانها كباء الجر ولامه او على حرفين وان لم يكن
ثانيهما حرف لين كنا من قمنا فانها كقد وبل فلو وضع الاسم على ذالك استحق البنا
لمشابهته الحرف في اصل وضعه اذ الاصل في وضع الاسم والفعل ان يكون على ثلاثة
احرف يبتدء به وحرف يوقف عليه وحرف فاصل بينهما والحروف انما جيء بها
لانه اختصرتها الافعال اذ معنا ما قام زيد انتفى القيام عنه فلا بد ان تكون اخصر
من الافعال والا لم يكن للعدول عنها اليها فايدة وانما اعرب نحو اخ واب لكونه
ثلاثي الوضع ومع على الاصح للزومها الاضافة حد الشبه المعنوي
هو ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف التي لا تليق بغيرها فيصير مؤديا لذالك
المعنا الذي يودي بالحرف سواء وضع لذالك المعنا حرف ام لا ولذا قلنا وان لم يوضع
لذالك المعنا حرف مستعمل فالاول نحو متى فانها متضمنة معنا الاستفهام
في نحو متى نصر الله ومعنا الشرط في نحو متى تقم اقم ولكل من المعنيين حرف يؤدى
به فقولك متى تقم اقم بمنزلة ان تقم اقم فقد ادى الاسم ما اداه الحرف من المعنا
فبني لذالك والثاني كاسم الاشارة فانه متضمن للاشارة التي من حقها ان
يوضع لها حرف تؤدى به اذ من عادة الاطناب والاختصار وقد وضعوا لغيرها
من معاني الحروف حروفا تؤدى بها والبنا في هذا اقوى من الذي قبله لانه لما يوضع
حرف استغنى عنه بالاسم صار الاسم فيه كانه منزلا منزلة الحرف لفظا او معنا
فهو اقوى لصوقا به وانما اعرب هذان وهاتان لضعف الشبه لمجيئهما على
صورة المثنا حد الشبه الاستعمالي هو ان يكون الاسم نايبا عن الفعل
اي عاملا عمله ولا يتاثر بالعامل اي بدخوله عليه لا لفظا ولا محلا وذالك اسم الفعل
كهيهات فانه نايب عن بعد عامل عمله ولا يتاثر بدخول العامل عليه بناء
على ان اسم الفعل لا محل له من الاعراب واختاره ابن مالك وهو الصحيح فبني لشبهه

في هذا الاستعمال بالاحرف والعاملة عمل الفعل وهي ان واخواتها فانها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر
بالعوامل وخرج بانتفاء التأثر المصدر الواقع بدلا من فعله نحو ضربا زيدا فانه وان ناب
عن الضرب متأثرا بالعامل فخالف الحروف فبطل الشبه الموجب للبناء فاعرب جريا على
اصله من الاعراب وكذا الاسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل **حد** الشبه **الافتقاري**
هو **ان يكون الاسم لازم الافتقار الى جملة يتم بها معناه** كاسم الموصول فان معناه متوقف
على جملة الصلة الموضحة له وكذا الظرف اللازم للاضافة الى جملة كحيث واذ
فان معناه متوقف على ما بعده غير مستقل بنفسه فبسبب ذالك بني لشبهه بالحروف
في ذالك فانها مفتقرة حال استعمالها الى جملة يتم بها معناها بخلاف ما افتقاره
عارض كافتقار النكرة الموصوفة بجملة الى صفتها نحو واتقوا يوما ترجعون
فيه الى الله فان افتقارها عارض لجواز انفكاكها عن صفتها في بعض التراكيب
فلهذا اعربت وبخلاف ما لازم الاضافة الى مفرد كعند وكلا وكلتا فانها معربة
لقوة جانب الاسمية فيه وانما اعرب اللذان واللتان لما مر في ذين وتين وهذا
الشبه جعله ابن هشام تبعا للبدر بن مالك قسما مما قبله لا قسيما له وعرف الاستعمالي
بانه ما يلزم طريقة من طرائق الحروف **حد** الشبه الاهمالي هو **ان يكون الاسم
مشبها للحرف** المهمل كبل ولو **في كونه غير عامل** فيما بعده **وغير معمول** لما
قبله كاوايل السور فانها مشابهة للحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة وهذا
بناء على القول بان اوايل السور لا محل لها من الاعراب لانها من المتشابه الذي
لا يدرك معناه ومن هذا الشبه الاسماء قبل التركيب واسماء حروف الهجاء المسرودة
كالف باتا واسماء التعداد كواحد اثنان وهذا الشبه ادرجه قريب من هشام في
الشبه الاستعمالي فهو قسم منه كالافتقار عندهما والاولى افراد كل قسم على حدة
حد الشبه **اللفظي** هو **ان يكون الاسم مشبها للحرف** العامل والمهمل **في**
صورته **ولفظه** كحاشا الاسمية وذكر ابن مالك انها بنيت لشبهها بحاشى
الحرفية في اللفظ ومثلها على الاسمية وكلا بمعنا حقا بنيا لمشابهة الاولى لعلى

لعلى الحرفية والثانية لكلا الحرفية وذكرهما ابن الحاجب وكذا قد وعن الاسميتان ذكرهما
في المغني وقد يقال بنيا لشبههما بالحرف في الوضع **حد** الاسم **المعرب** هو ما سلم
من مشابهة الحرف المقتضية لبنائه بان لم يشبهه اصلا او اشبهه لكن مع قيام
مانع اقتضى اعرابه كما تقدم والمعرب مشتق من الاعراب فهو ما قام به الاعراب
اي الاثر والتغيير على القولين وتعريفهما بما ذكر على القولين تعريف باللازم وقوله
في القطر المعرب ما تغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه تعريف بالمفهوم وقضيته
ان الاعراب معنوي وهو لا يناسب ما جرى عليه في الاوضح والشذور والجامع
من انه لفظي **حد العامل** الجالب للاعراب **ما** اي شيء **اثر** رفعا او نصبا
او جرا او جزما **في اخر الكلمة** المعربة **من اسم وفعل وحرف** بيان لما نحو مر بكر وعمرو
يغلام زيد ولم يضحك والاصل فيه ان يكون من الفعل لخسته وثقله ثم من الحرف لبعده عن
الشرف ثم من الاسم ان تعذر القيام الشرف مقام الضعيف حالة العجز ولا يؤثر العامل
اثرين في محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يمتنع ان يكون له معمولات
والفعل ثلاثة اقسام قسم **لازم** للزومه فاعله ويقال له قاصر وغير متعد
و قسم **متعد** لمجاوزته فاعله **و** قسم **واسطة** لا يوصف بلزوم ولا تعد وهو
الناقص ككان وكاد واخواتها واما ما يستعمل بالحرف وبتركه كشكر ونصح
فهو من قسم المتعدي كما ستعرفه فلا حاجة الى عده قسما برأسه **حد**
الفعل **اللازم** هو **ما لا مفعول به له** اصلا لا بنفسه ولا بحرف جر كالدال على
حدوث ذات كحدث المطر ونبت الزرع او صفة حسية كطال الليل وخلق الثوب
او على سجية كجبن وشجع **او له** مفعول به لكن لا يصل اليه الا **بواسطة** فقط
من حرف جر كغضبت من زيد او تضمن معنا فعل متعد كقوله ارضكم الدخول في طاعة
الله اكرمانى اي ما دعاكم وسعكم او صوغه على افعل نحو اذهبتم طيباتكم او فعل كفرحته
او فاعل كجالسته او استفعل كاستحسنته او غير ذلك وقد يحذف حرف الجر

ويبقى المجرور على حاله شذوذا وقد ينصب المجرور والحذف مع النصب مطرد عند أمن اللبس
مع إنّ وأنّ زاد في المغني والاوضح وكي وعلامة اللازم ان لا يصاغ منه اسم مفعول
تام وان لا يصلح لما سيجي **حد** الفعل **المتعدي** هو **ما له مفعول** به
يصل اليه **بغيرها** اي بغير واسطة اما دايما كافعال الحواس كسمعت كلام زيد وتارة بها
لشكرته وتشكرت له ونصحته ونصحت له او تارة ولا يصل اليه اخرى كفغرفاه وشجاه
اي فتحه وفغرفوه وشجافوه اي انفتح وعلى هذا يحمل قول الجوهري يتعديان ولا يتعديان
وعلامته ان يصاغ منه اسم مفعول تام وان يصلح لان يتصل به ضمير يعود على غير مصدر
ذالك الفعل نحو العلم فهمه زيد وحكم المتعدي والقاصر بالنسبة الى غير المفعول به سواء
او عومل معاملته في العمل من رفع ونصب **من الاسماء العشرة** وهي على
سبيل التعداد **اسم الفعل** كهيهات العقيق **والمصدر** اي المقدر بحرف مصدري
كيعجبني ضربك عمرا غدا والا فلا عمل له واختار ابن مالك ان تقديره بذالك ليس
شرطا لازما لصحة عمله بل غالبا **واسمه** نحو اظلوم ان مصابكم رجلا فما
هو مبدي بميم زايدة لغير المفاعلة **واسم الفاعل** ولو مثنى او مجموعا كجا الضارب
زيدا **والمثال** كذالك نحو انه لمنحار بوائكها **واسم المفعول** كذالك كجا المضروب
عبده **والصفة المشبهة** باسم الفاعل نحو زيد حسن وجهه **واسم التفضيل** نحو زيد
احسن الناس تبسما **والظرف** نحو اعندك او ما عندك زيد والجار **والمجرور**
نحو افي الدار او ما في الحجرة زيد **المعتمدان** لصحة عملهما على نفي او استفهام
كما مر او على موصوف كمررت برجل عنده او في بيته صقر او على على موصول كجاء
الذي عندك او في الدار ابوه او على مخبر عنه نحو زيد عندك او في الدار اخوه
فحينئذ يترجح فيما بعده او يجب فيه كونه فاعلا او مبتدا مخبر عنه باحدهما
وحيث اعرب فاعلا فالمذهب المختار فعله باحدهما لا بالفعل المحذوف لنيابتهما
عن ذالك المحذوف الذي هو متعلقهما المقدر باستقر وقربهما منه باعتمادهما

باعتبارهما فان لم يعتمد التعين عند الجمهور الا بتدا وجاز عند غيرهم الوجهان
حد اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل معنا وعملا وليس فضلة في الكلام
ولا متاثرا بعامل يدخل عليه فلا يقع مبتدا ولا فاعلا ولا مفعولا ولا غير ذالك
بخلاف الحرف فانه وان ناب عن الفعل يقع فضلة والمصدر والصفة فانهما وان نابا
عن الفعل هما يتاثران بالعامل وهو قسمان قسم مرتجل وقسم منقول
من غيره حد اسم الفعل المرتجل هو ما وضع من اول الامر اسما للفعل بان
لم يوضع في الاصل لشيء بل اخترع ابتدا اسما للفعل كشتان وصه فهو اسم
فعل على اول احواله حد اسم الفعل المنقول هو ما وضع لغيره
اي لغير اسم الفعل بان كان موضوعا في الاصل لشيء ثم نقل من ذالك الغير اي
الشيء اليه فهو اسم فعل على ثاني احواله ونقله اما من ظرف نحو مكانك
بمعنا اثبت وعندك ولديك ودونك بمعنا خذ وجار ومجرور نحو اليك
بمعنا تنحى وعليّ بمعنا اولني وعليك بمعنا الزم ومنه عليكم انفسكم او مصدر
استعمل فعله نحو رويدا زيدا بمعنا امهله او اهمل وذالك قولهم بله زيدا اي دعه
حد المصدر اسم دال بالاصالة بفتح الهمزة اي بالوضع على معنا
هو الحدث قائم بفاعل كفرح زيد فرحا وحسن زيد حسنا او على معنا
صادر عنه كقعد زيد قعودا وضرب بكر ضربا ثم ذالك المعنا الصادر
اما حقيقة كما مثلنا او مجازا كمرض زيد مرضا ومات زيد موتا فان صدورهما
من المريض والميت مجاز او على معنا واقع على مفعول قال ابن مالك
هو مصدر ما لم يسم فاعله كزهو وجفون وقيد الاصالة يخرج لاسم المصدر
فان دلالته على الحدث انما هي بالاستعمال اي باقامته مقام المصدر في بعض
المواضع كما يقام المصدر مقام اسم الفاعل والمفعول حد اسم هو
ما ساوى مصدره المتقدم في الدلالة على معناه ولكن خالفه اما
بعلمية بان جعله الواضع علما على شيء كيسار وفجار وسبحان فانه حينئذ

لا يعمل عمل الفعل لمخالفته للمصادر الاصلية بكونه لا يقصد به الشياع ولا يضاف
ولا يقبل ال ولا يوصف ولا يقع موقع الفعل ولا موقع ما يوصف بالفعل كذالك
ولم يقم مقام المصدر الاصلي في توكيد الفعل او بيان نوعه او عدده او خالفه
بخلوه لفظا او تقديرا اي فيهما معا دون عوض عن شيء من بعض ما
اي شيء كان في فعله كوضوء او غسل فانهما مساويان للتوضؤ والاغتسال في المعنا
والشياع وجميع ما مر وخالفاه بخلوهما دون عوض من بعض ما في فعليهما وهما توضأ
به واغتسل اذ حد المصدر ان يتضمن حروف الفعل بمساواة كتوضأ توضأ او بزيادة
عليه كدحرج دحرجة وخرج عن الحد ما خالفه بخلوه لفظا فقط كقتال فانه مصدر
قاتل مع خلوه من المدة الفاصلة بين فاء الفعل وعينه لانها وان حذفت لفظا
اكتفي بتقديرها بعد الكسرة وقد يقال قيتال باثباتها وقولنا دون عوض
مخرج لنحو عده فانه مصدر وعد مع خلوه من الواو ولكن جعلت الهاء في اخره عوضا
منها فكانها باقية وكذا تعليم فانه مصدر علم مع خلوه من التضعيف لكن جعلت
التاء عوضا في اوله عنه فكانه باق حد اسم الفاعل هو ما اشتق اي اخذ
من مصدر فعل ثلاثي او غيره لمن قام الفعل به اي تلبس به على معنا الحدوث
اي حدوث الفعل وصدوره عنه كضارب ومكرم فهو دال على حدث وصاحبه
وخرج عن الحد الفعل بانواعه فانه انما اشتق لتعيين زمن الحدث لا للدلالة
على من قام به وكذا اسم المفعول فانه انما اشتق لمن وقع الفعل عليه وكذا اسما
الزمان والمكان فانها انما اشتقت لما وقع فيها وكذا الصفة المشبهة واسم التفضيل
فانهما اشتقا لمن قام به الفعل على معنا الثبوت لا على معنا الحدوث حد المثال
هو ما حول بالبنا للمفعول مع تشديد الواو للمبالغة في الفعل والتكثير
فيه من صيغة اسم فاعل الثلاثي الى صيغة فعال بتشديد العين
كقوله اخا الحرب لباسا اليها جلالها وسمع اما العسل فانا شرابه او الى مفعال
بكسر الميم كامر او الى فعول بفتح الفاء كقوله ضروب بنصل السيف سوق سماتها
والتحويل

والتحويل الى هذه الثلاثة بكثرة او الى فعيل بكسر العين وبعدها ياء سمع من كلامهم
ان الله سميع دعاء من دعاه او الى فعل بكسر العين من غير ياء كقولهم انا بني انهم
مزقوا عرضي والتحويل الى هذين قليل والثاني اقل والمشهور ان هذه الامثلة لا تتفاوت
في معناها ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل الا حيث يمكن التكثير فلا يقال موات
موات ولا قتال زيد بخلاف قتال الناس واذا لم تدل على المبالغة لم تعمل
حد اسم المفعول هو ما اشتق اي اخذ من مصدر فعل ثلاثي او غيره
لمن وقع الفعل الصادر من غيره عليه كمضروب ومكرم فهو دال على حدث ومفعول
وخرج عن الحد الفعل واسم الزمان والمكان واسم الفاعل واسم المفعول وصفة
المشبهة لما مر حد الصفة المشبهة باسم الفاعل هو ما اشتق
اي اخذ من فعل لازم اي قاصر مقصود بما اشتق افادة ثبوت معناه
الى موصوفه واستمراره دون حدوثه فاذا قلت زيد حسن فمعناه اثبات
الحسن له واستمراره لا انه متجدد حادث فاذا قصد بالصفة الحدوث قيل زيد حاسن
الان او غدا ولهذا قيل في ضيق لما قصد الحدوث ضايق قال تعالى وضايق به
صدرك وعلامتها صحة تحويل اسنادها الى ضمير موصوفها حد اسم التفضيل
هو ما اشتق اي اخذ من فعل ثلاثي متصرف تام مجرد لفظا او تقديرا
قابل للتفاوت غير دال على لون ولا عيب ولا منفي ولا مبني للمفعول
لموصوف قام به الفعل متلبس بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل
فهو دال على المشاركة والزيادة كاكرم واعلم ويجوز تعلق الباء لموصوف
فهو ظرف لغو اي لذات متصفة بتلك الزيادة وخرج عن الحد اسما الزمان
والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسما
وكذا ما عدي المحذوف من كصفات حد التعجب هو انفعال يحدث في النفس
عند الشعور من شخص بامر يحدث من خير او شر يجهل سببه فلا يوقف ملهو

ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى انه متعجب اذ لا
يخفى عليه شيء وما ورد منه في التنزيل يصرف الى المخاطب وله صيغ كثيرة دالة
عليها منها لانشاء التعجب ثلاث صيغ لا غير حد الفاعل هو ما اي اسم ولو موولا
قدم الفعل التام متصرفا كان او جامدا او شبهه مما يعمل عمله كاسم الفاعل والصفة
المشبهة والمصدر واسمه عليه ولكن بالاصالة بفتح الهمزة واسند مع ذلك
الفعل التام او شبهه اليه على جهت قيامه به وان لم يكن واقعا منه كعلم زيد
ومختلف الوانه او لم يكفهم انا انزلنا او على جهة وقوعه كقام زيد وبكر
قايم ابوه فخرج بتقديم ما ذكر عليه المبتدا والخبر وبالتام مرفوع كان وكاد ولخواتها
وما تصرف منها فلا يسمى فاعلا اصطلاحا وبالاصالة نحو قايم زيد اذ المسند اليه
وان قدم لفظا موخر رتبة وبالاسناد اليه المفعول في نحو ضربت زيدا وانا ضاربه
خالدا او بالقيد الاخر ما ناب عن الفاعل كضرب زيد ومضروب غلامه فان اسناد
ما ذكر اليه على جهة وقوعه عليه حد نايبه هو ما اي اسم ولو موولا حذف
فاعله للجهل به او لغرض لفظي او معنوي واقيم هو اي النايب من مفعول به
او مصدر او ظرف متصرفين مختصين او مجرور مقامه في اسناد العامل اليه ووجوب
تاخيره عنه واستحقاقه للاتصال به وامتناع حذفه وتانيث عامله لتانيثه
كضرب زيد وقل اوحي الي انه استمع واكرم يوم الجمعة وفي الدار واكرام حسن
فخرج نحو درهما في قولك اعطي اعطي زيد درهما ولا يخفى ان الانابة متوقفة
على تغيير العامل الى طريقة فعل او يفعل او مفعول فالتغيير شرط فيها لا انه من تتمة
الحد لكما توهمه عبارة السند واذا وجد المفعول به تعين اقامته ونصب ما عداه
فيقال ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فان لم يوجد
فالمصدر او ظرف او مجرور ولا اولوية لبعض منها على بعض حد المبتدا
هو الاسم ولو موولا المجرد عن عامل لفظي كقام وكان ولعل والتجرد عنه اما لفظا
كزيد قايم وان تصوموا خير لكم او حكما نحو بحسبك درهم وهو بسر جل عالم اكرمته ما هو

وحروفه للمخوف
والالتهاب
والتوزيع والتحقير
والاعظام
والتعظيم والتجهيل
والاختصار
والتشجيع
والتوقاف والايثار

قوله والتحقير
نحو طعن عمر
وقتل كعب
قوله والاعظام
بتعظيم الفاعل
نحو بيت
ابتلي
منكم بعض
الفوت فترك ذكر
المبتلي وهو الله
تعالى تعظيما وتنزيها
له ان يعلم به
نحو وخلق الانسان
ضعيفا والجهل
نحو تشرف المتاع
اذا لم يعرف سارقه
والاختصار نحو
قوله تعالى بمثل
ما عوقب به ونحو
علفتها تبنا
وعلفت زيدا
قوله والتشجيع كقوله
ما طلع هلال وشجع

مما هو مجرور بحرف زايد او في حكمه حالة كونه مخبرا عنه كما مر او وصفا مخبرا
عنه في المعنا رافعا ذالك الوصف لما اي لشيء انفصل في اللفظ اي ظهر فيه
واغنى في حصول الفايدة عن الخبر سوا كان اسما ظاهرا نحو اقايم الزيدان
او ضميرا بارزا نحو خليلي ما وافى بعهدي انما فاعلا كما مر او مفعولا نحو ما مضروب
العمران والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل والمنسوب لكن لا بد في صحة ذالك الابتدا به من ان يعتمد على نفي او استفهام
وهذا الوصف لا خبر له لانه في معنا الفعل اذ اقصد به ما قصد بالفعل والفعل
لا يخبر عنه وتقييد الاسم بالمجرد مخرج لما عداه من المرفوعات والعامل اللفظي
مخرج للمعنوي وهو الابتدا ومشعر بانه عامل فيه وهو كذالك بنا على راي
الجمهور وان عامل المبتدا معنوي وخرج بقولنا مخبرا عنه او وصفا هيهات
العقيق فانه ليس مخبرا عنه ولا وصفا وان كان اسما مجردا رافعا المكتفي به
وخرج بما بعد الوصف اقايم ابواه فان قايما لا يكتفي بمرفوعه فزيد مبتدا
وقايم خبره وابواه فاعل قايم حد خبر هو ما اي شيء يحصل به
اي بانضمامه الفايدة مع اسم مبتدا مخبر عنه به يكون غير الوصف المذكور
في حد المبتدا السابق فخرج عن ان يكون خبرا مرفوع الفعل من فاعل او نايبه
لانه متمم للفايدة مع فعل ومرفوع الوصف المذكور وان تمت به الفايدة
مع مبتدا لما مر من ان هذا الوصف لا خبر له والخبر قسما مفرد وجملة
والمفرد ما لعوامل الاسما تسلط على لفظه كما مر ثم ان كان جامدا لم يتحمل ضمير
المبتدا او مشتقا تحمله ما لم يرفع ظاهرا او ضميرا بارزا حد المفعول به
هو ما اي شيء وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا فخرج بقية المفاعيل
ان المفعول المطلق نفس الفعل الواقع والمفعول له وقع لاجله الفعل
والمفعول فيه وقع فيه الفعل والمفعول معه وقع معه الفعل والمراد بالوقوع تعلقه
به من غير واسطة بحيث لا يعقل الا به فدخل نحو اوجدت ضربا وما ضربت زيدا

وخرج نحو تضارب زيد وعمرو مما دل على مفاعلة المفعول به ومنه الاسم المنصوب على
الاشتغال كزيدا ضربته او على التنازع كلقيت واكرمت خالدا او على الاختصاص نحو نحن
معاشر الانبيا لا نورث او على التحذير الاغرا نحو السلاح السلاح او على التحذير نحو ناقة الله وسقياها
او على الندا كيا عبد المطلب حد الاشتغال وهو يجري في الرفع والنصب والمحذوف
الاول ان يتقدم في اللفظ اسم معرفة او نكرة ويتأخر عنه اما فعل متصرف .... اي مختلفة
ابنيته لاختلاف الزمن كضرب ودحرج واكرم او وصف صالح للعمل فيما تقدم عليه مشغول
ذالك المتأخر من فعل او وصف عن نصبه اي المتقدم اما لفظا كزيدا ضربته او محلا
كهذا اكرمته بالنصب متعلق بمشغول لمحل ضميره اي المتقدم كما او بالنصب
لملابسة اي الضمير كزيدا ضربت اخاه وهذا ضربت غلامه والنصب للمحل او للملابس
اما او غيرها كزيدا او هذا مررت به او بغلامه او غيرها كما مر وخرج بالفعل الوصف
غيرها كالمصدر واسم الفعل والحرف وبالمتصرف الفعل الجامد كعسى ونعم وبئس وبالصالح للعمل
نحو زيد انا الضارب ووجه الاب زيد حسنه لان الصلة والصفة المشبهة لا يعملان فيما
قبلها فلا يفسران عاملا ولهذا قال المرادي المراد بالعامل هنا ما يعمل فيما قبله والاصل
في ذالك الاسم المتقدم جواز رفعه ونصبه ما لم يكن مانع وقد يعرض مانع فيعمل بمقتضاه
حد التنازع هو ان يتقدم في اللفظ عاملان من فعل متصرف وشبهه
مذكوران في اللفظ فاكثر كثلاثة عوامل اتفقا في العمل او اختلفا فيه على معمول
واحد مطلوبا لكل منهما من حيث كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا نحو لقيني
واكرمني زيد ولقيت واكرمت زيدا ومنه قوله ارجو واخشى وادعو الله
مبتغيا او ضربني واكرمت زيدا او ذهب ومررت بزيد فاكثر كالحديث
تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فقد استبان لك ان
لا تنازع فيما تقدم ولا لما حذف من العوامل ولا بين حرفين ولا بين حرف وغيره
ولا بين جامدين ولا بين جامد وغيره ولا بين اثنين اكد احدهما بالاخر لان الطالب
للمعمول هو الاول والثاني لم يرد به الاسناد بل لمجرد التقوية فلا عمل له بدليل قوله

بواسطة

بدليل قوله اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فلو كان فيه تنازع لأضمر الفاعل في احدهما
حد الاختصاص هو حكم علق بالبنا للمفعول بضمير ما اي الذي او شيء
تأخر عنه اي عن الضمير سوا كان الضمير لمتكلم وهو الغالب نحو نحن العرب اقرى
الناس للضيف او لغيره نحو بك الله نرجوا الفضل وهو بمعنا ما تاخر عنه
من اسم ظاهر منصوب بيان لما معرف اما بال او بالاضافة او بالعلمية فقد مرت
امثلة ذالك وربما كان ايا في المذكر نحو انا افعل كذا ايها الرجل واية لمونث
نحو اللهم اغفر لنا ايتها العصابة والغرض من ذكر الاسم الظاهر تخصيص
مدلوله بما نسب اليه فايها الرجل مثلا في المثال السابق لم يرد به المخاطب بل اريد به
ما دل عليه ضمير المتكلم السابق وهو انا حد الاغرا هو تنبيه المخاطب على
امر محمود من علم وصلاة وغيرهما ليفعله المخاطب فيرتكبه نحو الصلاة
جامعة بنصب الصلاة على الاغرا بتقدير احضروا وجامعة على الحال ولا شك
ان حضور الصلاة امر محمود يطلب ارتكابه لما يترتب عليه من الثواب يفعلها
حد التحذير هو تنبيه للمخاطب على امر مكروه من شرب وكذب
وغيرهما ليجتنبه المخاطب فلا يرتكبه نحو اياك والاسد اي احذر تلاقي نفسك
والاسد فحذف الفعل ثم المضاف الاول ثم الثاني وانيب الثالث وهو
الضمير فانفصل لزوال الاتصال ولا شك ان تلاقي الاسد امر مكروه على الاطلاق
لا سيما من الجبان فالتباعد عنه مطلوب حد الاسم المنادي هو
المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه ويقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجهه حقيقة كيا زيد وحكما كيا سما ويا ارض ويا جبال فانها
نزلت اولا منزلة من له صلاحية الندا ثم ادخل عليها حرف الندا وقصد ندأها
فهي في حكم من يطلب اقباله بحرف من احرف الندا وهي يا وايا وهيا
واي والهمزة نايب في العمل مناب ما حذف وجوبا وهو ادعو
او انادي للتخفيف والدلالة على الانشا اذ لو ظهر لتوهم الاخبار ووجب

لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه فخرج نحو ليقبل زيد ولا فرق في حرف
النائب او المطلوب اقباله بين ان يكون **لفظا** اي ملفوظا به كيا زيد **او**
تقديرا اي مقدرا نحو يوسف اعرض عن هذا يا ليتنا نرد يا ليتني كنت
معلم **حد الترخيم** هو لغة ترقيق الصوت وتليينه **حذف بعض الكلمة**
تخفيفا حقيقة كان ذالك الحذف البعض او مجازا **على وجه مخصوص** عند النحاة
هو ان المرخم ان كان منادى فذو التاء منه يرخم مطلقا ومجرده نحو جعفر
يرخم بشرط ضمه وعلميته ومجاوزته ثلاثة احرف ونحو سلمان ومنصور
ومسكين بشرط كون ما قبل الاخر حرف لين ساكنا زايد مكملا اربعة فصاعدا
وقبله حركة مجانسة له ونحو معدي كرب بحذف الكلمة الثانية وان كان
غير منادى فيرخم بشرط اضطرار الشاعر اليه وصلاحيته لان ينادى ومجاوزته
ثلاثة احرف ان لم يختم بتاء التانيث **حد الاستغاثة** هو نداء من يخلص
المستغاث له **من شدة** وقع فيها **او يعين على** دفع **مشقة**
عنه فالمقصود منها طلب النصرة والعون نحو يا لله يا للمسلمين ويا لقومي لفرقة
الاحباب بفتح لام المستغاث به وجوبا لوقوعه موقع المضمر وجره بها
للتنصيص على الاستغاثة ما لم يكن ضمير متكلم او معطوفا لم يتكرر معه
يا فتكسر وكسر لام المستغاث وجوبا ما لم يكن مضمرا غير اليا فتفتح وقد
يجرد بمن كما في التسهيل كقوله يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح
السفه المروي لهم دينا وجواز انداء المتعجب منه معاملا معاملة المستغاث
كقولهم يا للماء ويا للعشب وذلك لان الاستغاثة لطلب النصرة والعون كما مر ورؤية
الامر العظيم المتعجب منه يقتضي بالعادة بمطلب الشخص من يرى ذلك فكانه استغاث عند
رؤية ذلك العظيم بما هو من جنسه ليحضر **حد الندبة** وهي في الغالب من النسا
نداء المتفجع عليه لفقده اما **حقيقة** كقول جرير وقمت فيه بامر الله يا عمرا

او حكما

او حكما بان ينزل الموجود منزلة المعدوم كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وايا عمر اه حين
اخبر بحدوث شديد اصاب قوما من العرب **او نداء المتوجه منه** اما **لكونه محلا لم**
كقوله
فوا كبدا من حب من لا يحبني **او** لكونه **سببا له** اي للالم كقوله تقول سلمى وارزيته
فالرزية سبب للالم لا المحل **حد المفعول المطلق** اي الذي لم يقيد باداة **المصدر الفضلة**
المسلط عليه عامل من لفظه والفضلة ما استغني عنه نحو وخلق الله السموات مفعول به
الموكد لعامله ان كان مصدرا نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا والا فالمصدر المفهوم
كضرب ضربا والصفات صفا وانت مطلوب طلبا ويسمي المبهم وان شيت قلت هو موكد
لعامله مطلقا باعتبار ما تضمنه من الحدث دون الاخبار والزمن **او المبين لنوعه**
اي العامل ويسمي المختص لاختصاصه باضافته كضربت ضرب الامير ووصف كضربت ضربا
اليما او ال كضربته الضرب اي الضرب المعهود **او عدده** المعين او المبهم كضربته
ضربة واحدة او ضربتين او ضربات فهو ثلاثة اقسام وقيل قسمان بادراج هذا في الثاني
وخرج بالفضلة العمد نحو قيامك قيام حسن وجد جده وبما بعدها ما عداه من المصادر
الواقعة فضلة كقمت اجلالا لك وكرهت ضربك لانتفا التوكيد وبيان النوع والعدد
وكذا الثاني نحو كرهت الفجور الفجور لانه وان كان موكدا لكن لغير عامله **حد المفعول له**
ويسمي ايضا المفعول لاجله من اجله **المصدر القلبي الفضلة** اي المستغني عنه كما مر
المعلل بكسر اللام اي الواقع علة **لحدث قد شاركه** المعلل **وقتا وفاعلا**
اي فيهما معا سوا كان باعثا وغاية كقمت اجلالا لك ام باعثا فقط كقعدت عن الحرب
جبنا فخرج بالمصدر نحو جيتك للسمن والعسل او بالقلبي نحو جيتك قرات للعلم كما
قاله ابن الخباز وغيره واعتمده ابن هشام في اوضحه وبالفضلة نحو حصل لي رغبة في الخير
وبالمعلل الحدث بقية المفاعيل اذ لا تعليل فيها وبمشاركة الحدث له فيهما ما اختلف
فيه زمان العلة والمعلول كتهيات اليوم للسفر غدا وما اختلف فيه فاعلهما كقمت

لامرد اياي دما اختلف فيه الزمان والفاعل معا كقوله اقم الصلوة لدلوك الشمس فكل من
الثلاثة وان كان علة لحدث لا يسمي مفعولا له لانتفا المشاركة **حد المفعول فيه** المسمي
ظرفا هو **ما ذكر فضلة لاجل امر وقع فيه** اي فيما ذكر **من اسم زمان** بيان لما
مطلقا سوا كان مبهما ام مختصا ام معدودا كصمت يوم الخميس او حينا او اسبوعا او
والمختص ما يقع جوابا لمتي كيوم عرفة والمعدود ما يقع جوابا لكم كالاسبوع والشهر
والمبهم ما لا يقع جوابا لشي منهما كحين ولحظة **او** اسم **مكان مبهم** اي مفتقر
الي غيره في بيان حقيقته وهو اسما الجهات ونحوهن في الابهام والافتقار كجلست امامك او
عندك واسما المقادير كسرت فرسخا او بريدا **او مادته مادة عامله** وهم اسم المكان
المشتق من المصدر كجلست مجلسك او سرني جلوسي مجلسك وخرج بالفضلة العمدة كيوم
الجمعة يوم عظيم وبامر وقع فيه بقية المفاعيل لانتفا وقوع ذلك فيها نحو تخافون يوما
الله اعلم حيث يجعل رسالاته فيوما وحيث منصوبان علي المفعول به لا فيه وباسم الزمان
الي اخره ما ليس بزمان ولا مكان ولا مادته مادة عامله وان ذكر فضله لامر وقع فيه نحو
ترغبون ان تنكحوهن وكذا ما خالف عامله في مادته كجلست مرمي زيد فلا يجوز قياسا نصبه
ظرفا لعدم الاتحاد بل يجب التصريح معه بفي كما يجب ذلك مع اسم المكان غير المبهم ونحو دخلت
الدار وسكنت الشام منصوب علي التوسع لكنه مع دخلت مطرد لكثرة استعماله وجعل المتحد
مع عامله في المادة قسيما للمبهم هو ما صححه ابو حيان وجري عليه في الاوضح والشذور
والجامع **حد المفعول معه** هو **الاسم الفضلة التالي واو اريد بها التنصيص** المشاركة
في العامل في وقت واحد حالة كونها **مسبوقة بفعل** لازم او متعديا ناصب لتاليها
ولو تقديرا كما في نحو ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا اذ الاصل ما يكون وكيف تصنع ثم
حذف وحده فبرز الضمير وانفصل **او** مسبوقة **بشبهه وهو ما** اي اسم **فيه معنى وفعله**
ومعناه كاسمي الفاعل والمفعول كانا سايرو النيل والناقة متروكة وفصيلها فخرج

علي المعية

بالاسم

بالاسم نحو سرت والشمس طالعة اذ التالي للواو جملة فليس مفعولا معه ونحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن ان قلنا ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه كما هو الظاهر كلامهم
وبالفضلة العمدة كاشترك زيد وعمرو وبالتالي للواو بقية المفاعيل ومجرور مع وباء المصاحبة
كجلست مع زيد وبعتك الفرس بلجامه وبارادة التنصيص على المعية بها التالي لواو العطف
كجاء زيد وسكر قبله او بعده ومزجت عسلا وماء واستفادة المعية في الثاني انما هي من مزجت
وبالقيد الاخير نحو كل رجل وضيعته لعدم سبق شيء من ذلك ونحو هذا لك واياك لعدم حروف
الفعله وان كان فيه معنى انبه واشير واستقر واما تقدير الفعل في مالك وزيدا دون هذا الامر
اقتضى ذلك ذكرته في شرح القطر **حد الحال** ثانيها افصح من تذكيرها ولو موولا
فضلة اي الواقع بعد تمام الكلام وان توقفت الفايدة عليه **مسوق** في الكلام
لبيان هيئة صاحبه اي كيفية وقوع الفعل منه او عليه وصاحبه من الحال وصف له في
المعنى كجاء زيد راكبا وركب الفرس مسرجا ومات زيد والشمس طالعة اي مقارنا لطلوع الشمس
او توكيده كجاء القوم طرا ومنه قوله تعالى لآمن من في الارض كلهم جميعا **او** تاكيد
عامله معنى فقط نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين او معنى ولفظا نحو وارسلناك للناس رسولا
او تاكيد **مضمون جملة قبله** كزيد ابوك عطوفا ومنه قوله انا ابن دارة معروفا بها
نسبي وشرط هذه الجملة ان يكون جزاها اسمين معرفتين جامدين وان يتاخر عنها الحال لشبهها
بالتاكيد وعاملها محذوف وجوبا لتنزيل الجملة المذكورة بدلا من اللفظية وتقديره في نحو
المثال احقه او اعرفه وخرج بالوصف نحو رجعت القهقرى وبالفضلة العمدة نحو القايم زيد
وزيد قايم وبما بعدها النعت في نحو رايت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل والتمييز في نحو
لله درره فارسا لان النعت انما يذكر لتخصيص المنعوت والتمييز لبيان جنس المتعجب منه
وبيان الهيئة حصل ضمنا ورب شيء يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى اخر **وهي** بحسب
التاكيد والتبيين **قسمان موكدة** لما قبلها **ومبينة** له وتسمى موسسة

وصف

على المعية

ايضا حد الحال المؤكدة هو ما استفيد معناها من غيرها بدون ذكرها
بان يكون ما قبلها دالا عليها بالوضع وانما افادت مجرد التوكيد وتانيث الضمير هنا وفيما بعد
باعتبار ما وقعت عليه ما وهي ثلاثة اقسام كما يعلم من الحد السابق موكدة لصاحبها وهي ما
استفيد معناها من صريح لفظ عاملها كما مثلنا ايضا وموكدة لمضمون الجملة كما مر حد الحال
المبينة هو ما لم يستفد معناها من غيرها بدون ذكرها بل هو متوقف على
ذكرها نحو فخرج منها خايفا وهي قسمان حال مقارنة في الزمن لوجود عاملها
وحال مقدرة اي مستقبلة فوجودها متاخر عن وجود عاملها وحال متداخلة
لدخول صاحبها فيما قبلها وحال متعددة حقيقة او حكما في اللفظ وحال موطئة
بكسر الطا اي مهيئة ولكل منها حد يميزها حد الحال المقارنة هي المبينة لهيئة صاحبها
وقت وجود عاملها كراكبا من جا زيد راكبا فقد بينت هذه الحال هيئة زيد وقت مجيئه
كانه قال جاني زيد في حال ركوبه وربما كانت محكية اي ماضية كجا زيد امس راكبا او موطئة
وهي الجامدة الموصوفة بصفة هي الحال في الحقيقة جا زيد رجلا محسنا ومنه فتمثل لها بشرا
سويا حد الحال المقدرة هي التي يكون حصول مضمونها متاخرا في الخارج عن
حصول مضمون عاملها كمررت برجل معه صقر صايدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا ومثله
مدحت الخليفة داعيا للوزير ومنه ادخلوها خالدين اذ الخلود لا يكون مقارنا للدخول وكذا
وتنحتون الجبال بيوتا اذ الجبال لا تكون بيتا في حال النحت وكل منهما اي من المقارنة
قد تكون متداخلة او حالا متعددة حد الحال المتداخلة هي التي يكون صاحبها
في حال اخرى نحو ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون فجملة
استمعوه حال من مفعول ياتيهم او من فاعل وجملة وهم يلعبون حال من فاعل استمعوه
فالحالان متداخلان فجملة وهم يلعبون حال من فاعل استمعوه اذ جملة استمعوه حال من مفعول
ياتيهم او من فاعله لاختصاصه بصفته مع انه سبق بالنفي وقرئ محدثا بالنصب على الحال

من المستثنى

من المستتر في من رهم وهو ضمير الفاعل او من الفاعل لما مر واما لاهية فان جعل حالا من فاعل
يلعبون فهو من التداخل ايضا او من فاعل استمعوه فهو من التعدد ومما يحتمل التعدد و
التداخل نحو جاز زيد راكبا ضاحكا فراكبا وضاحكا ان جعلا حالين من زيد فهما من قبيل التعدد
وان جعل راكبا حال من زيد وضاحكا حال من التمييز في راكبا فهما من قبيل التداخل وهذا واجب
عند من منع تعدد الحال قياسا على الزمان والمكان لانها في المعني ظرف **حد** الحال **المتعددة**
وتسمي المترادفة **هي التي** يكون **صاحبها صاحب حال اخري** نحو جاز زيد راكبا مسرعا
وكقوله علي اذا ما زرت ليلي بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا فرجلان حافيا حالان من
فاعل الزيارة المحذوف اي زيارتي وجوز ان يكون حافيا حال من الضمير المستكن في رجلان فيكون
من قبيل المتداخلة واما لقيته مصعدا منحدرا فقد جعله في المعني من المتعدد لكن مع اختلاف
الصاحب واوجب كون الاولي من المفعول والثانية من الفاعل تعليلا للفصل ويظهر كما قيل
ان تعدد الحال مع تعدد صاحبها ليس في الحقيقة من باب تعدد الحال لان كل حال راجع الي صاحبه
وكلامه في الاوضح في باب المبتدا يشهد لهذا وبتقدير التعدد فما جعله واجبا جعله الرضي
جايزا علي ضعف وبينهما بون بعيد ولا يجوز في المثال كون الثانية مقيدة للاولي لتنافيهما
فالتداخل مستحيل واعلم ان تعدد الحال مع اتحاد صاحبها قال به الاخفش وابن جني وتبعهما
ابن مالك قياسا علي الخبر والنعت وذهب الفارسي الي المنع وتبعه ابن عصفور وجماعة قياسا
علي الظرف **حد** الحال **الموطئة** هي بكسر الطا **الجامدة الموصوفة بمشتق**
او شبهه تكون **هي الحال في الحقيقة** نحو فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال من فاعل
تمثل وهو الملك والاعتماد فيها علي الصفة وهي سويا ومثله قرانا عربيا ولا فرق في الصفتين
ان تكون مشتقة كما مثلنا او مشبهها نحو فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا قاله
ابو حيان وسميت هذه الحال موطئة لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق هذا ما صرح به في
المعني فانه قال فيه وانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهي وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان

الموطية هي صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطيه لغة المهيئه **حد التمييز**
اي المميز بكسر الياهو **اسم** ولو وصفا **نكرة فضلة ترفع ابهام اسم**
مجمل الحقيقة كعشرين رجلا وكم عبدا ملكت وكرطل زيتا وشبر ارضا وقفيز برا ومثقال
ذرة خيرا وبحري سمنا ومثلها زبدا وموضع راحة سحابا وخاتم حديدا **او** برفع **اجمال**
نسبة كاشتعل الراس شيبا وفجرنا الارض عيونا وانا اكثر منك مالا وامتلا الاناء ماء
ولله درة فارسا وخرج بالنكرة المعرفة كزيد حسن وجهه وما ورد في كلامهم مما ظاهره
التعريف حكم بتنكيره معني وبالفضلة العمدة كزيد قايم وبما بعدها الحال والنعت
فالاول مبين للهيئة لا رافع والثاني مخصص لا مقيد او رفع الابهام انما حصل ضمنا كما مر
حد المستثنا هو المخرج مما سياتي **تحقيقا** وهو المتصل او تقديرا
وهو المنقطع **بالا** وهي الاصل **او احدي اخواتها** من غير وسوي بلغاتها وخلا
وعدا وحاشا بلغاتها ايضا وليس ولا يكون ثم المخرج باحداها اما **من مذكور** في
اللفظ متقدم وهو التام كجا القوم الا زيدا او الا حمارا **او** من **متروك** اي محذوف
وهو المفرغ نحو ما ضربت الا زيدا او الا حمارا اي احدا فالاقسام اربعة وبحري حينيذ علي
حسب ما يقتضيه العامل ولا يكون الا نفي او شبهه عند الجمهور لئلا يلزم الكذب وجوز ابن
الحاجب وقوعه بعد الايجاب بشرط حصول الفايدة وكونه فضلة نحو قرات الا يوم الجمعة
فالمخرج شامل لجميع المخصصات وبالا تخرج ما عدا المحدود منها وقولهم **بشرط الفايدة**
لبيان النكرة لا يستثني منها في الموجب ما لم تفد فنحو جا قوم الا رجلا او رجال الا زيدا غير
جايز لعدم الفايدة بخلاف قام رجال كانوا في دار الا رجلا غير جايز بخلاف الا رجلا منهم و
الاستثنا حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع **وهو قسمان** قسم **متصل** داخل
في حكم دلالة المنطوق **و** قسم **منقطع** داخل في حكم دلالة المفهوم **حد** المستثني
المتصل هو ما يكون المستثني المخرج تحقيقا ما قبله **بعض المستثني منه**

فلا يكون

فلا يكون الا من جنسه سواء كان مخرجا من متعدد حسا كقام القوم الا زيدا او حكما كضربت زيدا الا
يده فان اجزاء زيد يصح افتراقها حكما بالنسبة الي بعض الافعال وان كان زيد مفردا متصل الاجزاء
حسا ومن المتصل حسا فسجد الملئكة كلهم اجمعون الا ابليس وان قلنا ان ابليس من الملئكة **حد**
المستثني **المنقطع هو ما لا يكون المستثنى** المخرج تقديرا مما قبله **بعض المستثنى**
سواء كان من غير جنس ما قبله وهو ظاهر ام من جنسه كجاء القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الي الجماعة
ليس زيد منهم فقد استبان ذلك ان كل استثنا من غير الجنس منقطع ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصال
فتعريف بعضهم المنقطع بكون المستثني من غير جنس المستثني منه جرى علي الغالب **حد التابع**
هو **اللفظ المشارك لما قبله** وهو المتبوع **في اعرابه** ولو محلا من رفع ونصب
وجر وجزم **وفي عامله مطلقا** وليس ذلك اللفظ المشارك **خبرا** لما قبله فاللفظ جنس
والمشارك لما قبله في ذلك مخرج ما ليس كذلك كجاء زيد راكبا واشتريت رطلا عسلا ومطلقا مخرج
المفعول الثاني والحال والتمييز في نحو اعطيت زيدا درهما ولقيت بكرا راكبا وفجرنا الارض عيونا
فان المشاركة وان كانت ثابتة في هذه الصورة لكنها تزول عند تغير العامل نحو اعطي زيد درهما
ومررت ببكر راكبا وفجرت الارض عيونا وما بعده مخرج للثاني من نحو الرمان حلو حامض فانه وان
شارك ما قبله في ذلك ليس تابعا بل خبرا وشمل الحد نحو يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز ويا تميم اجمعون
اذ المشاركة فيما يشبه الاعراب كالمشاركة في الاعراب علي ان البنا في هذا عارض واعترض علي الحد
بانه غير جامع لخروج التوكيد اللفظي في مثل نعم نعم وجا زيد وعطف النسق في مثل جا زيد و
ذهب بكر والبدل في مثل واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين الاية فان كلا من
هذه الصور لا يصدق عليه الحد ضرورة انه ليس مشاركا في اعرابه اذ لا اعراب له لفظا ولا محلا مع
ان هذه الصور من اقسام التابع وافهم الحد ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع وهو راي
ابن مالك وابن الحاجب وخص الجمهور ذلك بغير البدل وقالوا ان العامل فيه محذوف من جنس
الاول وجزم به في شرح الشذور **وهو خمسة اقسام** بالاستقرا **نعت** ويرادف الوصف

والصفة **وعطف بيان** لماقبله **وتوكيد** لفظي او معنوي **وبدل** عطف **نسق**
وبعضهم اطلق العطف وجعله شاملا للبيان وبعضهم فصل في التاكيد فعلي الاول تكون الاقسام
اربعة وعلي الثاني ستة فاذا اجتمعت رتبت هكذا فيقال جا اخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل
اخر وترتيبها علي خلاف هذا قال ابو حيان خلاف الصواب ولكل منهما حد يميزه **حد النعت**
هو **التابع** لماقبله **المشتق** من المصدر اي الدال علي حدث وصاحبه كاسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل كجاني زيد الفاضل والمفضول او الحسن او الافضل **او المؤول**
به وهو ما اشبهه في المعني كاسما الاشارة غير المكانية وذي بمعني صاحب والمنسوب كجاني زيد
هذا اي الحاضر او رجل ذو مال اي صاحبه او دمشقي اي منسوب الي دمشق **المباين للفظ متبوعه**
كما مر فالتابع جنس والمشتق والمؤول به مخرج لبقية التوابع ما عدا التوكيد اللفظي المشتق
كجاني القاسم القايم فانه مخرج بالقيد الاخير واشتراط الاشتقاق في النعت هو مذهب الجمهور
واما ابن الحاجب فلم يرذلك شرطا فلم يرتكب التاويل في غير المشتق لانه عدول عن الاصل من غير
ضرورة تدعوا اليه **وهو ثلاثة اقسام** قسم **حقيقي** وقسم **مجازي** وقسم **سببي حد**
النعت **الحقيقي هو الجاري علي ماقبله** وهو متبوعه بان كان معناه له ولابد **مع**
من **رفعه لضميره** اي ماقبله في الاحوال الثلاثة كجا زيد العاقل او رجل عاقل ورايت زيدا
العاقل او رجلا عاقلا ومررت بزيد العاقل او برجل عاقل فالعاقل وعاقل كل منهما نعت حقيقي
لجريانه علي متبوعه رافع لضميره المستتر فيه وحينيذ يلزم ان يتبع منعوته في اربعة
من عشر واحد من اوجه الاعراب وواحد من الافراد وفرعيته وواحد من التذكير وفرعه
وواحد من التنكير وفرعه وواحد من التنكير وفرعه مالم تمنع مانع **حد** النعت
المجازي هو المانع الجاري علي مابعده بان كان معناه له ولابد مع ذلك من
رفعه لضمير ماقبله وهو متبوعه في الاحوال الثلاثة ايضا كمررت برجل حسن الوجه
بنصب الوجه فالحسن نعت مجازي لجريانه علي منصوبه رافع لضمير متبوعه وهذا حكمه

حكم ماقبله

حكم ما قبله في تبعيته لمنعوته في اربعة من عشرة وغالب النحاة يطلق على هذا نعتا سببيا
وعلى هذا فهو مستثنى من اطلاق قولهم ان السببي يتبع منعوته في اثنين من خمسة
حد النعت **السببي هو الجاري على ما بعده** ..... ايضا **مع رفعه** اي
رفع ما بعده فالمصدر مضاف لمفعوله **حال كونه ما بعده ملتبسا** اي مشتملا
لضمير ما قبله وهو متبوعه في الاحوال الثلاثة ايضا كجاء زيد العاقل ابوه او رجل عاقل
ابوه او جاءت هذه العاقل ابوها او امراة عاقل ابوها او جا الزيدان او الهندان العاقل ابوهما
او الزيدون العاقل ابوهم او رجال عاقل ابوهم او جاءت الهندات العاقل ابوهن
حد عطف البيان اي المعطوف للبيان هو **تابع** لما قبله **موضح** له ان كان معرفة
بان يرفع الاشتراك الحاصل فيه كاقسم بالله ابو حفص عمر **او مخصص** له ان كان نكرة
بان يقلل الاشتراك الحاصل فيه كهذا خاتم حديد **جامد غير مؤول** بمشتق كما مثلنا
فالتابع جنس وموضح او مخصص مخرج بقية التوابع ما عدا النعت فانه مخرج بالهند الاخير
وعطف البيان كالنعت الحقيقي يوافق متبوعه في اربعة من العشرة المتقدمة ويجوز
اعرابه بدلا كل من كل من غير عكس لما فيه من البيان الا ان امتنع الاستغنا عنه واحلاله محل
الاول فيتعين كونه عطف بيان بناء على ان البدل لا بد ان يصلح للاحلال محل الاول وفيه
نظر ذكرته في شرح القطر **حد التوكيد** اي المؤكد بكسر الكاف **تابع** لما قبله
يقصد به كون المتبوع باقيا **على ظاهره** بيان ذلك ان نحو جا القوم كلهم
او جميعهم ظاهر اي نسبة المجي واسناده الى جميع القوم مع احتمال نسبة الى البعض
بارتكاب مجاز كما سيجي فقصد بالتوكيد ابقا المتبوع على ظاهره مع افادة رفع توهم
ارادة غيره وهذا الحد ذكره ابن مالك في شرح كافيته **و** التوكيد **هو قسمان** قسم
معنوي يحصل بالفاظ معلومة **و** قسم **لفظي حد** التوكيد **المعنوي** هو
التابع لما قبله **المقرر امر المتبوع** اي متبوعه **في النسبة** بان يرفع توهم

الاسناد الي غير المتبوع كجاء زيد نفسه او جاءت هند نفسها او جا الزيدان او الهندان انفسهما
او نفساهما او الزيدون انفسهم او جاءت الهندات انفسهن فلو اقتصر علي ذكر المتبوع وهو
المؤكد بفتح الكاف لاحتمل ان الجاي خبره او غير ذلك بارتكاب مجاز فيه فبذكر النفس ارتفع
ذلك الاحتمال والعين كالنفس والجمع بينهما لفظا جايز بشرط تقدم النفس **او** في الشمول بان
يرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم كجا القوم كلهم او جميعهم او عامتهم فلو
اقتصر علي ذكر المتبوع وهو المؤكد بفتح الكاف لاحتمل ان الجاي بعض القوم لا كلهم بارتكاب
مجاز فبذكر كل مثلا ارتفع ذلك الاحتمال لكن لابد ان يكون المؤكد بهذه ذا اجزاء يصح وقوع
بعضها موقعه ولو بالنظر الي العامل كاشتريت العبد كله او جميعه او عامته ليمكن توهم
ارادة البعض بالكل فيرفع بالتوكيد **حد** التوكيد **اللفظي** هو **اعادة اللفظ**
الاول بعينه كقولك انت بالخير حقيق حقيق وقوله اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس
وقوله لا لا ابوح بحب سمه انها لكن يشترط في الحرف غير الجوابي ان لا يعاد الا مع ما اتصل به
كعجبت منك منك وما ورد بخلاف ذلك شاذ **او** اعاده **موافقه** كقوله انت بالخير
حقيق فمن ومنه نحو فجاجا سبلا لان معني الفجاج والسبل واحد وهو الطرق والتعبير بالموافقة
كما في التسهيل اولي من تعبير الشذور بالمرادف لشموله لنحو زيد عطشان بطشان وحسن بسن
فان كلا من بطشان وبسن كما لا يخفي توكيد لفظي ومع ذلك ليس مرادفا لما قبله علي الاصح بدليل
انه لا يفرد وكل من المترادفين يصح افراده كما هو مقرر في الاصول وقد استفيد من الحد
اشتراط اتفاق المؤكد والتوكيد اللفظي ومن هنا نشا اشكال اورده بعض الفضلا واجاب
عنه الامام السبكي فعليك بالمطولات ان اردت ذلك وليس من التوكيد قول المؤذن الله اكبر
الله اكبر بخلاف قوله قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة **حد البدل** هو **تابع**
لما قبله **مقصود** اي مستقل قصدا **بالحكم** المنسوب الي ما قبله بلا واسطة يكون بها
مستقلا قصدا بالحكم فخرج بمقصود بالحكم بقية التوابع ما عدا المعطوف ببل بعد الاثبات

فان النعت

فان النعت والتوكيد وعطف البيان والمعطوف بلا وبل بعد النفي وبلكن غير مقصود
بالحكم وانما المقصود بالحكم هو المتبوع واما المعطوف ببقية حروف العطف فغير مستقل
بالحكم بل هو وما قبله مقصودان به وبلا واسطة المعطوف ببل بعد الاثبات فانه وان
كان مستقلا قصدا بالحكم لكن بواسطة **وهو اربعة اقسام** اي انواع بالاستقر
بدل كل من كل ويعبر عنه بدل الشي من الشي كجاء زيد اخوك **و** بدل **بعض** من كل نحو
عموا وصموا الكثير منهم وادخال علي كل وبعض منعه الجمهور **و** بدل **اشتمال** مما قبله
كاعجبني زيد علمه **و** بدل **مباين** للاول نحو عندي رجل حمار **حد بدل كل** من كل هو
ما كان مدلوله عين مدلول الاول وهو المبدل منه **بحسب الماصدق** كجاء زيد
اخوك فاخوك بدل كل من زيد وهما متحدان ذاتا لا مفهوما اذ مفهوم مهما مختلف **ويسمي**
عند ابن مالك **البدل المطابق** لوقوعه في اسم الله تعالي نحو الي صراط العزيز الحميد الله في قراة
الجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل اذ كل انما يقال فيما ينقسم
ويتجزي تعالي الله عن ذلك فالتعبير بالمطابقة اولي من تعبيرهم لاطرادها وصدقها علي
ما لا يصدق عليه تعبيرهم كما مر وقد يتحد البدل والمبدل منه لفظا اذا كان مع الثاني
زيادة بيان نحو وتري كل امة جاثية كل امة تدعي في قراة يعقوب ولا يحتاج هذا البدل
لضمير يربطه بالمبدل منه لكونه عين المبدل منه **حد بدل بعض** من كل هو **ما كان**
مدلوله جزءا من مدلول **الاول** اي المبدل منه **بحسب الماصدق** ايضا سوا
كان ذلك الجزء قليلا ام مساويا ام كثيرا كاكلت الرغيف ثلثه او نصفه او ثلثيه اذ بعض
يقع علي اقل الشي وعلي نصفه وعلي اكثره ومذهب الكسائي وهشام انه لا يقع الا علي
ما دون النصف ولهذا منع ان يقال بعض الرجلين لك اي احدهما واتصال هذا البدل
بضمير يربطه بالمبدل منه ولو تقديرا واجب الجمهور واشترطت المغاربة فيه صحة
الاستغنا عنه بالمبدل منه فلا يجوز عندهم قطع زيد انفه **حد بدل الاشتمال**

هو ما كان بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة اجمالا تكون بغير الكلية
والجزئية اما بان تدل علي معني في متبوعه كاعجبني زيد علمه والدار حسنها او يستلزم
معني فيه كاعجبني زيد ثوبه وقتل زيد غلامه ومنه يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
لان القتال فيه يستلزم معني فيه وهو ترك تعظيمه وحكمه حكم بدل بعض من كل في اتصال
بالضمير مطلقا ولابد فيه من امكان فهم معناه عند حذفه وحسن الكلام بتقدير حذفه
ولهذا جعل نحو اعجبني زيد اخوه بدل اضراب اذ لا يمكن فهم المعني عند حذفه وامتنع
ورود نحو اسرجت زيدا فرسه لانه وان فهم معناه لا يحسن استعماله بل لا يستعمل وبتقدير
ورود مثله يحمل علي الغلط حد البدل المباين هو ما لا ملابسة بينه وبين الاول
اي المبدل منه بوجه ما بل يباينه لفظا ومعني ولهذا شبه بالمعطوف ببل وهو ثلاثة
اقسام اي انواع بدل اضراب اي اضراب انتقال كقوله عليه الصلاة والسلام
ما كتب الله له نصفها وثلثها ومن النحاة من نفاه وادعي ان ما استدلوا به علي ثبوته محمول
علي اضمار بل وبدل غلط كرايت زيدا العرس ومنهم من خصه بالشعر قال لوجوده فيه
دون النثر ومنهم من عكس قال لان الشعر غالبا انما يقع عن تزود فكر ومنهم من نفاه مطلقا
وادعي انه يطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه ومذهب سيبويه والاكثرين
جوازه نثرا ونظما وبدل نسيان كجاءني زيد بكر حد بدل الاضراب هو ما يقصد
ذكر متبوعه قصدا صحيحا كما تقصد ذكره لا بكلية ولا جزئية ولا ملابسة كمررت
برجل امراة اخبرا ولانه مر برجل ثم اضرب عنه الي الاخبار بانه مر بامراة وجعل منه ابن مالك
وغيره قوله عليه الصلاة والسلام ان الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها
الي عشرها فثلثها وما بعد بدل اضراب انتقال لا اضراب ابطال من نصفها ولهذا
يسمي بدل البدا لان المتكلم يخبر بشي ثم يبدو له ان يخبر باخر من غير ابطال الاول
وبالقيد الاخير المعلوم من القسم اي نفي التناسب خرج بدل كل وبعض واشتمال حد

بدل الغلط

بدل الغلط هو ما ذكر فيه الاول اي المبدل منه من غير قصد بل سبق اليه اللسان
وبهذا فارق بدل النسيان وان كان مثله في اللفظ كعندي رجل حمار اردت ان تخبر بان
عندك حمارا ولكن سبق لسانك الي رجل اي فهو بدل عما ذكر غلطا اي عن اللفظ
الذي هو غلط لان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم حد بدل النسيان هو ما يقصد
ذكر متبوعه ايضا ثم يتبين بعد ذلك فساد قصده كجاني زيد بكر قصدت
ان تخبر اولا بمجيء زيد فلما ذكرته تبين لك فساد قصدك وان الصواب الاخبار بمجيء بكر
ومعني كونه بدل نسيان بدل عن شي ذكر نسيانا وهذا المثال يصلح مثالا للثلاثة كما يصلح
لها نحو تصدقت بدرهم دينار حد عطف النسق اي معطوف النسق وهو تابع
لما قبله متوسط بينه وبين متبوعه في اللفظ احد حروف العطف والمراد بالتوسط
التوسط في الاتباع فتبعية الثاني لاول في عطف النسق بواسطة الحرف فهو متبع فلا
يرد التوكيد والنعت المقرونان بحرف العطف لان التبعية حاصلة فيهما وان لم يوجد حرف
ولهذا قال بعضهم اطلاق العطف في هاتين الصورتين مجازي وحروف العطف تسعة
باسقاط اما علي المختار بناء علي انها غير عاطفة لمجامعتها الواو العاطفة لزوما والعاطف
لا يدخل علي مثله فمنها الواو وهي موضوعة للقدر المشترك بين المعية والترتيب وعكسه
وهو لمطلق الجمع حذرا من الاشتراك والمجاز فقولك جاء زيد وعمرو محتمل للمعاني الثلاثة ومنها
الفا وهي للترتيب والتعقيب وهو في كل شي بحسبه كجاء زيد فعمرو ودخلت البصرة
فالكوفة وتزوج بكر فولد له وثم هي للترتيب والتراخي كجاء زيد ثم عمرو واو وهي لاحد
الشيئين او لاشياء مفيدة بعد الطلب اما التخيير والجمع معه ممتنع او الاباحة وهي معه
جايز وبعد الخبر اما الشك او الابهام او التقسيم وام المتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة
التسوية او بهمزة يطلب بها وبام التعيين ومنها لا وهي لنفي الحكم عن تاليها وقصره علي
متلوها ولهذا لا يعطف بها الا بعد الايجاب ومنها بل وهي بعد النفي او النهي لتقرير حكم متلوها

واثبات نقيضه لتاليها وبعد الايجاب لصرف الحكم الي ما بعدها وحكم لكن كبل واقعة بعد
نفي او نهي اذ لا يعطف بها الا بعد احدهما فان وقع بعدها جملة او وقعت بعد اثبات او بلى
واو افهي حرف استدراك ومنها حتي وهي الغاية والتدريج وشرط المعطوف بها كونه بعضا
من المعطوف عليه ولو تاويلا وكونه اسما ظاهرا قال ابن هشام وكونه شريكا في العامل
فلا يجوز صمت الايام حتي يوم الفطر بالنصب **حد الشرط** هو **تعليق حصول مضمون جملة**
هي جملة جواب الشرط **بحصول مضمون** جملة **اخري** هي جملة الشرط كان جاز يد اكرمته
ولوحها الشيخ لتمثلك بين يديه وللشرط ادوات منها ما هو حرف باتفاق وهو ما مر وما هو حرف
علي الاصح وهو اذما وما هو اسم باتفاق وهو من وما واي واين واني وحيثما ومتي وما هو
اسم علي الاصح وهو مهما ثم هذه الادوات ما عدا لو يجزم فعلين يسمي الاول شرطا والثاني
جوابا وجزاء فان كانا متفقين كمضارعين فالجزم للفظهما او ماضيين فالجزم لمحلهما وان
كانا مختلفين فلكل منهما حكمه **حد الجر** ويعبر عنه الكوفي بالخفض هي **الكسرة التي يحدثها**
العامل فيه بدخوله **في اخر الاسم** المعرب **سوا كان** ذلك **العامل**
المحدث لها **حرفا** ولو مقدرا نحو بزيد وكم درهم اشتريت او كان اسما **مضافا** لما
عمل فيه كغلام زيد اذ الاصح كما في الاوضح وغيره ان العامل في المضاف اليه هو المضاف لاتصال
الضمير المضاف اليه به اذ هو لا يتصل الا بعامله لا الاضافة نفسها ولا الحرف المقدر كما جنح
الي ذلك بعضهم واما المجرور من التوابع كمررت بغلام زيد او بزيد الفاضل فيرجع الي المجرور
بالحرف او المضاف اذ الاصح كما في شرح الشذور واللمحة ان العامل في التابع هو العامل في
المتبوع الا في البدل فعامله مقدر من لفظ الاول فهو علي نية تكرار العامل وما في اول الاوضح
محمول علي سبيل التجوز كما قيل **حد الاضافة** وهي لغة الاسناد والالصاق
اسناد اسم جامد او مشتق **الي** اسم **غيره** ولو مؤولا **بتنزيل** اي الغير من
الاسم **الاول منزلة التنوين** فيه **او** منزلة **ما** اي شي **يقوم مقامه** اي

التنوين فيه ولهذا وجب تجريد الاول من تنوين ظاهرا ومقدرا كدراهم زيد اصله دراهم
بغير تنوين لانه غير منصرف فلما اردت الاضافة نويت صرفه وقدرت فيه التنوين ثم حذفته
حين اضفت ومن نون تلي علامة الاعراب وهي نون المثني والمجموع وما التحق بهما لقيامها في
ذلك مقام تنوين المفرد واما لا يزالون ضاربين القباب فهو ول فلو كان الاعراب تاليا لها وجب
اثباتها كنون المفرد وجمع التكسير نحو شيطان الانس شر من شيطان الجن ومن ال ليئلا يلزم
تحصيل الحاصل وانه محال الا فيما استثني وقد تحذف للاضافة تاء التانيث عند امن اللبس في
كلمات سمعت وفايدة الاضافة التعريف او التخصيص او التخفيف او رفع التعج وتصح بادني
ملابسة والاصح ان الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه وان العامل في الثاني الجر هو
الاول لما مر **حد التنوين** والكون في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما به
ينون الشي اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معني الحدوث
ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا **نون** ساكنه زايدة **تثبت لفظا** بعد حركة الاخر
لا خطا فلا تثبت فيه استغنا عنها بتكرار الحركه عند الضبط بالقلم فخرج بقولنا
لا خطا ساير النونات المزيدة ساكنة او غيرها لثبوتها خطا فظهر ان هذا الحد احسن الحدود
واخصرها كما قيل **وهو ستة اقسام** اي انواع علي المشهور وزاد بعضهم تنوين
الحكاية كان يسمي بعاقله فتحكيه بتنوينه وتنوين ضرورة في المنادي وما لا ينصرف وبعضهم
تنوين شذوذ حكي هو لا قومك وفايدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في الف قنصري وجعل
ابن الخباز كلا من تنوين المنادي وتنوين صرف ما لا ينصرف قسما براسه فعلي هذا تكون
الاقسام عشرة وقد نظمها بعضهم حيث قال اقسام تنوينهم عشر عليك بها ۞ فان تقسيمها
من خير ما حرزا ۞ مكن وعوض وقابل والمنكر زد ۞ رنم او احك اصطرر غال وما همزا ۞
وتنوين تمكين او امكنيه لدلالته علي امكنية الاسم اي قوته وهو المراد عند الاطلاق
فاذا اريد غيره منها قيد و تنوين **تنكير** لدلالته علي غير معين و تنوين **مقابلة**

لجعله في مقابلة نون جمع المذكر السالم و تنوين عوض لكونه عن حرف او مضاف
اليه مفردا او جملة وهذه الاربعة مع الاربعة المزيدة مختصة بالاسم و تنوين ترنم
لوجود الترنم اي مع ترجيع الصوت يقال ترنم بكذا اي رفع صوته به مطربا مغنيا
وهذا التنوين يستعمل في القوافي للتطريب وذلك لان حرف العله مدة في الحلق فاذا ابدل
منه التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم قاله السيد في شرح اللبا
و تنوين غال لمجاوزته حد الوزن والغلو لغة الزيادة فهو في اخر البيت مثلا بمنزلة الخزم
بمعجمتين في اوله وفايدته الفرق بين الوقف والوصل وجعله ابن يعيش نوعا من الترنم
زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وهذان الاخيران لا يختصان بالاسم
بل يكونان في الفعل والحرف ايضا ويجامعان ال ويثبتان خطا ووقفا كما سيجي فان وصلا
ومن ثم قال ابن مالك وابنه وابن هشام الحق انهما نونان لا تنوينان وهو ظاهر لعدم صدق
حد التنوين عليهما فتسميتهما تنوينا مجاز لا حقيقة ولكل من هذه الاقسام حد يتميز به ٥
حد تنوين التمكين هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف كزيد ورجل دلالة
على بقا اصالته من كون الاسم لم يعرض له شبه الحرف فيبني ولا شبه الفعل فيمنع من
الصرف ومن ثم سمي صرفا ايضا فالصرف هو تنوين التمكين الذي اذا عدمه الاسم لمشابهة الفعل
قيل منع من الصرف وشمول الصرف تنوين التنكير والمقابلة والعوض كما قيل منظور فيه
اذ المعروف اختصاصه بتنوين التمكين كما افصحت به الالفيه حد تنوين التنكير هو
اللاحق ببعض الاسما المبنية كاسما الافعال والاصوات اشعارا بان المراد به اي
البعض غير معين كصه بالتنوين اي اسكت سكوتا ما في وقت ما وبغيره اي اسكت السكوت
الان وكذلك مه وايه وسيبويه وعمرو واحمد من ما نكر بعد العلمية والامتناع وقولنا اشعارا
الي اخره هو مضي قولهم فرقا بين المعرفة والنكرة ووقوعه في باب اسم الفعل مسموع وفي كل
علم مختوم بويه كسيبويه مطرد وفيما قلنا اشعار بان اسم الفعل الخالي من التنوين من قبيل

المعرفة بلام العهد **حد تنوين المقابلة** هو **اللاحق لما جمع بالواو والنون** مزيدتين علي مفرد
مسلمات فالتنوين فيه عند الجمهور لمقابلة النون في المذكر السالم والقول بانه للتمكين مردود
ببقايه مع التسمية كعرفات واذرعات كما تبقي نون مسلمين مسمي به ولو كان كذلك لذهب لاجل منع
الصرف العلمية والتانيث ومدير دتوهم كونه عوضا من الفتحة نصبا وجوده حالة الرفع والجر علي ان
الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض من الثاني وقد مر ان تنوين التنكير انما يلحق المبنيات
فتعين ما قالوه وهو معني مناسب **حد تنوين العوض** هو **اللاحق للاسم** ككل
وبعض واذ **عوضا عن المضاف اليه** لتعاقبهما علي اخر الكلمة نحو وكل في فلك تلك الرسل
فضلنا بعضهم علي بعض وانتم حينيذ اي حين اذ ابلغت الحلقوم فحذفت الجملة المضافة لاذ تخفيفا
والحق باذ التنوين عوضا عنها لئلا تبقي الكلمة ناقصة ومثله يوميذ وساعة اذ وعاميذ والقول
بان التنوين في مثل كل وبعض للعوض هو مذهب الجمهور ومذهب المحققين انه في ذلك للتمكين
وجمع بالجر عطفا علي الاسم **المتناهي المعتل اللام** كجوار وغواش **عوضا عن الحرف**
الذي هو لامه اصلهما جواري وغواشي بتنوين الصرف نظرا الي ان الاصل في الاسما الصرف استثقلت
الضمة علي اليا فحذفت فاجتمع ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهي الجموع
حاصله تقدير الان ما حذف لعلة كالموجود فحذف تنوين الصرف ثم خيف رجوع اليا لزوال الساكنين
في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنا بالفرعيه فعوض التنوين عن اليا وعا تقرر
علم ان موجب الاعلال مقدم علي موجب منع الصرف **حد تنوين الترنم** هو **اللاحق القوافي**
المطلقة اي التي آخرها حرف مد وهو الالف والواو والها في لغة كثير من تميم وقيس وتسمي هذه
الاحرف احرف الاطلاق وعرف بعضهم حرف الاطلاق بانه حرف مد يتولد من اشباع حركة الروي فظاهر
ان حرف الاطلاق مختص بقوافي الشعر والقوافي جمع قافيه وهو علي الاصح من الحرف المتحرك قبل
الساكنين الواقعين في اخر البيت الي انتهايه كقوله وقولي ان اصبت لقد اصابن وقوله
لما نزل بركابنا وكان قدن **والاعاريض المصرعة** كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن

او تقفاه كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل والفرق بين التقفيه والتضريع ان التقفيه على
علي المشهور جعل العروض الموافق للضرب في الزنه موافق له في الروى والتضريع جعل العروض الذي
حقه ان يخالف الضرب في الوزن موافقا له فيه والعروض اسم لاخر جزء في النصف الاول من البيت والضرب
اسم لاخر جزء من البيت واعلم ان ظاهر قولهم تنوين ترنم انه محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن
يعيش لما مر عنه وتبعه شارح اللب ومذهب المحققين انه جئ به لقطع الترنم اذ الترنم وهو التغني يحصل
باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاوا بالنون في مكانها فعلي هذا يكون
قولهم تنوين ترنم اما علي حذف مضاف كما قيل هو الصواب واما كقولهم كما قال ابن عقيل داود القياسي
وفي الحديث ان القدرية مجوس هذه الامة وداود ينفي القياس والقدريه ينفون القدر ويقولون
الامر انفا وما قاله ابن عقيل مبني علي ان القدرية طايفة ينكرون ان الله قدر الاشيا في القدم
وقد انقرضوا وصار القدرية لقبا للمعتزله لاسنادهم افعال العباد الي انفسهم واثباتهم القدر فيها
فقول ابن هشام في حواشيه علي التسهيل ان قول ابن عقيل ليس شي لانهم اثبتوا القدر لانفسهم مبني
علي الثاني وكلام ابن عقيل علي الاول نبه عليه الشمني في حاشيته **حد تنوين الغالي** هو
اللاحق للقوافي المقيده اي التي اخرها ساكن ليس حرف مد كقوله ويعدو علي المرء
ما ويا لمون وقوله كان فقيرا بعد ما قالت وان **والاعاريض المصرعه** كقوله وقاتم الاعتاق
خاوي المخترقي **حد القسم** هو مصدر ليس بجار علي فعله اذ قياسه الاقسام ويرادفه الحلف
والايل اهو **جمله** ملفوظة كاقسمت بالله او مقدرة كالله نشائيه كما ذكر او خبريه
كاشهد لعمرو خارج وعلمت لبكر داخل ابيه كانا حالف بالله او فعليه كما ذكر **جي** بها **لتوكيد**
جمله خبريه اخري ثانيه غير تعجبيه اسميه او فعليه فخرج بالخبريه غيرها فلا يقع
مقسما عليها خلافا لبعضهم وجري عليه في التسهيل وباخري الجملة الثانية من نحو زيد قايم
زيد قايم فانها تصدق عليها انها جملة جي بها لذلك لكنها ليست اخري بل هي هي وبالاخير
الجملة التعجبيه بنا علي الاصح انها خبرية ثم القسم ان علم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما
سمي صريحا كاقسم بالله وانا حالف بالله والا فغير صريح كما هدت الله وعلم الله وفي ذمتي
ميثاق الله فهذه لا يعلم بمجرد لفظها كون الناطق بها مقسما بل بقرينة كذكر جواب **حد العدد**

هو ما وضع لكمية احاد الاشيا كذلك قال ابن الحاجب وقضيته ان الواحد عدد وكذا
الاثنان وهو المناسب لقول النحاة ان الواحد والاثنين وما وازن فاعلا يجري علي القياس
ومن حده بانه ما ساوي نصف مجموع حاشيته القريبتين او البعيدتين علي السوا فالواحد
عنده ليس بعددا وانه كثرة متركبة من الاحاد فالاثنان ايضا كذلك واصول العدد اثني عشر
كلمة واحد وعشرة وما بينهما ومائة والف حد الحكاية هو ايراد المرء لفظ
المتكلم علي حسب ما ورده في الكلام بان ياتي بلفظ علي الوجه الذي اتي به المتكلم
من غير تقديم ولا تاخير سوا كان المحكي مفردا ام جملة هذا هو الاصل فيقال من زيدا بالنصب
لمن قال رايت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد مراعاة للفظه فزيد عند الجمهور في
محل رفع علي انه مبتدا موخرا او من خبر مقدم وعند سيبويه بالعكس ويجوز في الجمل ان تحكي
علي المعني وقد يتعين ذلك اذا كانت الجملة ملحونة مع التنبيه علي اللحن في الاصح فيقال في حكاية
من قال جا زيد بالجر قال فلان جا زيد بالرفع ولكنه خفض زيدا حد المصغر هو المزيد فيه
اي اللفظ الذي زيد فيه ياء ساكنة تسمي ياء التصغير وعلامته لتدل علي تقليل اما
لذات الشي ككميت او لكميته كدريهمات ودنينيرات او لمدته كقوله دويهيه تصغر منها الانامل
فان الداهية اذا عظمت اسرعت فقلت مدتها او تحقير لشانه وقدره كعويلم وزويهدا
او تقريب لزمانه كقبيل وبعيد او مكانه كفويق وتحيت او منزلته كصديقي او تعطف
كيابني واخي وحبيبي ويقال له التصغير الذي للشفقة والتصغير من خواص الاسما وقوله
ياما اميلح غزلانا شدون لنا فشاذ ولا يصغر منها الا ما كان قابلا للتصغير حد المنسوب
هو الملحق اخره اي الذي الحق اخره ياء مشددة يكسر لاجلها ما قبلها ويتنقل
الاعراب اليها ويحذف لها آخر الاسم ان كان تا تانيث او علامة تثنية او جمع تصحيح وكذلك
عجز المركب من المنسوب اليه ومن الياء مطلقا وصدره اضافي معرف او خيف لبس ليدل
ذلك اي المجموع المركب من المنسوب اليه ومن الياء علي نسبة واضافته الي المجرد عنها

اي تلك الياء وهو المنسوب اليه فهما متغايران اي لا يصدق احداهما علي الاخر وخرج
بقولنا ليدل الي اخره نحو كرسي فاذا اريد النسبة الي بغداد يقال له بغداد بالحاق ياء مشددة
في الاخر ليكون معناه الشي المنسوب الي بغداد وكذلك النسبة الي مكة وفاطمه لكن مع
حذف تا التانيث حذرا من اجتماع تا التانيث عند نسبة مونثه في نحو مكيه وفاطميه
اذ لو ثبت لقيل مكيتية وفاطميتية والغرض من النسبة ان يجعل المنسوب من المنسوب
اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفايدتها فايدة الصفة وحكم المنسوب حكم الصفة
المشبهة المشتقة في رفعها المضمر والظاهر علي الفاعليه باطراد **حد الامالة** وهي
مصدر املت الشي امالة اذا عدلت به الي غير الجهة التي هو فيها من مال الشي يميل ميلا اذا
انحرف عن القصد **ان تنحوا** جوازا **بالفتحة نحو الكسرة** بان يقصد بها العدول عن
استوايها الي جانب الكسرة وذلك بان تشوب الفتحه شيا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها
وبين الكسرة سواكان هنالك الف ام لا لكن ان كان هناك الف فيلزم لامحالة صيرورتها بين
الالف والياء وهذا الحد مع ما قبله لابن الحاجب وهو اولي كما قيل من قول بعضهم ان تنحوا بالفتحة
والالف نحو الكسرة والياء لان الفتحة قد تمال منفردة نحو من الضرب فلا يكون ما ذكروه جامعا
والسبب المجوز للامالة اما قصد المناسبه لكسرة او ياء وتكون الالف منقلبة عن مكسور او ياء
او صايرة ياء مفتوحة او للفواصل او للاماله قبلها علي وجه ومحلها الاسم والفعل غالبا وهي
لغة لبعض العرب **حد الوقف** الاختياري هو **قطع النطق عند اخراج اللفظ**
اي الملفوظ به وان لم يكن بعده شي فهو اولي من قول البعض قطع الكلمة عما بعدها لان الواقف
قد يقف ولا يكون بعده لك شي ولانه يخرج الوقف علي مثل عن كونه وقفا لانه ليس بكلمة بل كلام
وتلزمه تغييرات كثيرة مختلفة في الحس والمحل وترجع الي سبعة كما قال المرادي الاسكان المجرد
والروم والاشمام والابدال وزيادة الالف والاثبات والنقل **حد الضرورة** وهي
كثيرة جدا حتي افردها ابن عصفور بمصنف **ما لا يقع الا في الشعر** فلا يقع في

غيره

غيره كاثبات النون في الاضافة وفك المدغم وقطع همزة الوصل وتشديد المخفف وتانيث
المذكر وعكوسها وحذف نون شتان ولكن ولم يكن قبل ساكن **سواء اكان للشاعر عنه**
اي عما ارتكبه في شعره **مندوحة** الي غيره بان يمكنه الاتيان بعبارة اخري تودي
مقصوده كدخول ال علي المضارع في قوله ما انت بالحكم الترضي حكومته فانه ضرورة لايقع
الا في الشعر وله مندوحة عنه اذ يمكنه ان يقول ما انت بالحكم المرضي حكومته **امر لا**
مندوحة للشاعر عنه بان لم يمكنه ذلك ثم الضرر يتفاوت حسنا وقبحا فالحسنة ما لا تستهجن
ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف وقصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور والقبيحة
ما تستوحش منه النفس وتستقبحه كتنوين افعل ومن النقص المجحف كقول لبيد درس
المنا بمتالع فابانا اراد المنازل والعدول من صيغة الي اخري كقوله حدا لا محكمة من فسبح
سلام اي سليمان واستعمالها مخل بالفصاحة قاله حازم الاندلسي في منهج البلغا وتفسير
الضرورة بما ذكرناه هو المختار والمعول عليه عندهم واختار ابن مالك انها لا مندوحة للشاعر
عنها فلهذا جنح الا ان لا ضرورة في قوله ما انت بالحكم الي آخره لما مر قال الدماميني وهذا
ليس بمرضي لان الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التي يمكن اداء المقصود بها فقد لا يحضره
في وقت النظم الا عبارة واحدة يحصل غرضه فيكتفي بها ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق
وامكننا في كل ما يدعي انه ضرورة ان يدعي انه امر اختياري لتمكن الشاعر من ان يقول غير
تلك العبارة ويعتبر تركيبا اخر يقيم به الوزن وهذا سهل علي من له محاولة النظم ولا
يكاد يعوزه ذلك في جميع الاشعار او غالبا ثم ذكر ان المعول عليه عندنا ما ذكرناه ورايت
بحاشيته بخط ابن هشام علي مجموع ما نصه بعد ان ذكر التفسيرين المتقدمين وقيل
الضرورة وما استعمله الشاعر في شعره ونثره والجايز بخلافه وهذا احسن جدا
حد الخط هو **تصوير اللفظ المقصود تصويره برسم حروف هجائية**
بان يطابق المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف وعددها ثم ما قصد تصويره ان لم يكن له

مدلولا تصح كتابته كزيد ورجل كتب مسماه فاذا قيل اكتب زيدا فانما يكتب مسمي الزاي
واليا والدال وهو بهذه الصورة زيد وان كان له ذلك كلفظ الشعر وقيل اكتب شعرا
فان دلت قرينة علي ان المقصود لفظ الشعر كتبت هذه الصورة شعر والا فمقتضاه
ان يكتب ما يطلق عليه اسم الشعر والاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها
بتقدير الابتدا بها والوقف عليها فلذلك كتب ابن بهمزة الوصل لانك اذا
ابتدات به فلا بد منها وق وع بالها لانك اذا وقفت عليهما قلت فه وعه واتا زيد
بالالف لان الوقف عليه بها وكذا امر الواحد المؤكد كاضربا والمنون المنصوب يكتب بها
وغيره بالحذف فالكتابة مبناها علي الوقف وما ذكرنا من ان كل لفظ يكتب بالحروف التي
ينطق بها هو الاصل وما خرج عن هذا الاصل اسما الحروف فانه يجب ان يقتصر في
كتابتها علي صورة مسماها وهو اول الكلمة سوا قصد بها ذلك ام مسمي اخر فاذا قيل
اكتب جيم عين فالرا فتكتب ج ع ف ر وان كان القياس ان تكتب بصورة لفظها
ولذلك قال الخليل لما سالهم كيف تنطقون بالجيم من جعفر قالوا جيم فقال انما نطقتم
بالاسم ولم تنطقوا بالمسئول عنه واذا سمي رجل بيس كتبت هكذا يس ومنهم من
يكتبه ياسين واختاره ابن الحاجب والله اعلم وليكن هذا اخر ما اردناه من شرح
الحدود النحويه ولله الحمد والمنة علي اتمام ذلك بمعونته وكرمه
وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي اله وصحبه وسلم تسليما
كثيرا دايما الي يوم الدين والحمد لله
رب العالمين